



# مسائل قانونية تتعلق بالتطوع: إنشاء صناديق أدوات للجمعيات الوطنية

الاتحاد الدولي  
لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر



[www.ifrc.org](http://www.ifrc.org)  
إنقاذ الحياة، وتغيير الفكر

© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، عام ٢٠١١

يجوز نسخ هذه الوثيقة كلياً أو جزئياً لأغراض غير تجارية شريطة الإشارة إلى المصدر. ويرجو الاتحاد الدولي شاكراً تلقي تفاصيل عن هذا الاستخدام. وينبغي توجيه طلبات النسخ التجاري إلى الاتحاد الدولي مباشرة إلى: [secretariat@ifrc.org](mailto:secretariat@ifrc.org)

الآراء والتوصيات الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة السياسة الرسمية للاتحاد الدولي أو لجمعيات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الوطنية. كذلك التسميات والخرائط المستخدمة لا تعبر عن أي رأي من جانب الاتحاد الدولي أو الجمعيات الوطنية فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي منطقة أو لسلطاتها. ما لم يرد خلاف ذلك، يملك الإتحاد الوطني حقوق النشر لجميع الصور المستخدمة في هذه الدراسة.

P.O. Box 372  
CH-1211 Geneva 19  
Switzerland

الهاتف : +41 22 730 4222

الفاكس : +41 22 733 0395

البريد الإلكتروني : [secretariat@ifrc.org](mailto:secretariat@ifrc.org)

الموقع الإلكتروني : <http://www.ifrc.org>

صورة الغلاف: كونور أشليه / الاتحاد الدولي

# المحتويات

٥	تهديد
٦	مقدمة
٦	الغرض من صناديق الأدوات
٦	البيئة القانونية وإدارة المخاطر
٧	الأشكال المختلفة للتطوع في الجمعيات الوطنية
٨	كيفية استخدام صندوق الأدوات
٩	أصداء ومزيد من الدعم
	<b>الفصل الأول: تعريف المتطوعين</b>
١٠	<b>في الصليب الأحمر والهلال الأحمر</b>
	١- تعريف المتطوعين في النظم الأساسية
١٠	للجمعيات الوطنية وفي الممارسة العملية
	٢- الامتثال للحدود القانونية التي تنص على
١١	من يستطيع أن يتطوع وفي أي نوع من الأنشطة
١٣	٣- القضايا القانونية المتعلقة بتعويض المتطوعين
	<b>الفصل الثاني: استقطاب المتطوعين</b>
١٥	١- وصف النشاط التطوعي
١٥	٢- اختيار المتطوعين
١٥	١-٢ ضمان التنوع وعدم التمييز
١٧	٢-٢ فرز المرشحين المحتملين
١٨	٣-٢ إجراء مقابلات مع المرشحين للتطوع
١٨	٣- التسجيل وحفظ السجلات
١٩	٤- فرض صيغة رسمية على تعهدات المتطوع
٢١	٥- تطوع الموظفين
	<b>الفصل الثالث: أداء خدمات تطوعية</b>
٢٢	١- معايير الأداء والسلوك
٢٣	٢- سلامة البيئة

٢٣	٣- التدريب
٢٤	٤- الإشراف
٢٥	٥- التأمين على المتطوعين
٢٧	<b>الفصل الرابع: إدارة أداء المتطوعين</b>
	١- القواعد المعيارية للأداء
٢٨	والمسؤولية القانونية
	٢- السياسات والإجراءات لمواجهة عدم
٢٩	الأداء/ الإهمال/ ارتكاب إثم من جانب المتطوع
٣٠	التحري / وتقدير الوقائع
٣٠	وضوح الجهة المسؤولة
٣٠	الإجراءات حسب الأصول
٣٠	العقوبات
٣٠	واجب الإبلاغ
٣١	٣- مسؤولية الجمعيات الوطنية
٣٢	٤- الحصانة
٣٤	<b>الملحق الأول: قائمة للمراجعة بشأن الامتثال</b>
	<b>الملحق الثاني: العناصر التي يتعين النظر فيها</b>
٣٦	من أجل وضع مدونة للسلوك
٣٨	المراجع

## تهديد

المتطوعون هم قلب حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وروحها. ومبدأ الخدمة التطوعية مبدأً أساسياً وجوهراً كياننا. إن الملايين من المتطوعين في أركان المسكونة هم عماد الصليب الأحمر والهلال الأحمر وحاملو مساعده إلى العالم.

ويوافق عامنا الحالي أي ٢٠١١، العيد العاشر «للسنة الدولية للتطوع» ويبادر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بهذه المناسبة بشن عدد من المبادرات التي تستهدف حماية المتطوعين ومساندتهم والاعتراف بهم في كافة أنحاء العالم. وصندوق الأدوات أحد تلك المبادرات.

ويأتي صندوق الأدوات الحالي ليلبي احتياجات المتطوعين والمديرين والمستشارين القانونيين للجمعيات الوطنية، لأن الغرض منه هو مساندة الجمعيات الوطنية بما يكفل لتطوعها حماية أصلب وإدارة أفضل.

إن الإدارة السليمة للمتطوعين على جانب كبير من الأهمية. وتنطوي هذه الإدارة على عناصر راسخة تتعلق بتفهم الإطار القانوني القابل للتطبيق وكذا الفجوات الممكنة في القانون سواء بالنسبة للمؤسسة أو المتطوع. ويطمح صندوق المعدات الحالي في الواقع إلى طرح هذه القضايا القانونية الممكنة في صيغة عامة وطرح أفكار تشير إلى أفضل الأساليب لمواجهتها. ولا شك أن كل سياق وطني سيكون مختلفاً، ولكنك سرعان ما ستدرك أيها القارئ بأن هناك قضايا ودواعي قلق مشتركة تتخلل جميع الدوائر القضائية. إن المتطوع بفضل تعريفه مقابل العامل، تترتب على الاستعانة به التزامات، منها التأمين والصحة والسلامة وهي بعض القضايا التي يتعين على كافة الجمعيات الوطنية النظر فيها.

ونأمل أن تساعد هذه الوثيقة على اقتسام أفضل الممارسات وتبادل المعرفة بين الجمعيات الوطنية. إن المادة الواردة في هذه الوثيقة معظمها قد استقيناه منكم مباشرة، من الدروس المستفادة، ومن أفضل الممارسات التي تطبقونها ويؤدي اقتسامها إلى شد أزرننا جميعاً. وإننا لنأمل أن تبقى هذه الأداة لتبادل المعرفة أداة حية بأن نواظب على تحديثها بانتظام. وبناء على ذلك نحثكم على إرسال تعقيباتكم ومدنا بأصدائكم بشأنها. وفي هذا الصدد، سوف يكون قسم الشؤون القانونية وقسم الشباب والتطوع في الأمانة على استعداد لمدمكم بأي مساعدة أو توجيهات قد تحتاجونها بشأن تلك القضايا.



بيكيله جيليته  
الأمين العام

## مقدمة

### الغرض من صناديق الأدوات

تم وضع هذه المسودة لوثيقة صناديق الأدوات تلبية لطلب الجمعيات الوطنية المتزايد على الأمانة العامة للاتحاد الدولي التماسا للنصح في المسائل القانونية ذات الصلة بالتطوع. وربما يرجع طلب الجمعيات الوطنية إلى الدعاوى القانونية التي قدمت بالفعل أو المحتمل تقديمها ضد الجمعيات الوطنية أو التي قد تشمل الجمعيات الوطنية العاملة مع الحكومات وهو ما من شأنه التأثير على أسلوبها في تعبئة المتطوعين أو إدارتهم مستقبلا.

صناديق الأدوات تحقق غرضين رئيسيين:

- توفر صناديق الأدوات إطارا لدعم الجمعيات الوطنية في تحليل القضايا القانونية الوطنية التي من شأنها أن تؤثر على المتطوعين والتطوع ذاته، وتوجيه النظر إلى الخطوات العملية المتاحة للجمعيات الوطنية بغرض الحد من المخاطر والتخفيف من وقعها.
- توفر الأساس للجمعيات الوطنية لمناصرة الحكومات في المسائل القانونية التي من شأنها أن تؤثر على التطوع.

وجاء إنشاء صندوق الأدوات خلال السنة الدولية للمتطوعين +١٠، تشجيعا من الأمانة للجمعيات الوطنية للنظر في أساليب تعزيز حماية المتطوعين وتدعيمهم والاعتراف بهم المتاحة. ويأتي ذلك في أعقاب مذكرة الإرشاد بشأن التطوع والتشريع وهي مذكرة مشتركة بين الاتحاد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للمتطوعين والاتحاد البرلماني الدولي (انظر المراجع) صدرت في سنة ٢٠٠٤ على التوازي مع دراسة شاملة بشأن المسائل القانونية التي تؤثر على التطوع في حالات الطوارئ.

### البيئة القانونية وإدارة المخاطر

تمارس كل جمعية وطنية عملها في سياق قانوني واجتماعي محدد، وهو ما لا يؤثر فقط على الإطار القانوني المحيط بعملها، ولكنه يؤثر أيضا على طبيعة النشاط وأسلوبها في التعامل مع المتطوعين.

وتتألف البيئة الوطنية القانونية من القوانين الوطنية (بما في ذلك السوابق القانونية ذات الصلة) والسياسات الوطنية. وأحيانا تكون القوانين الخاصة بتعريف المتطوعين وأنشطة التطوع واضحة، ويتوفر إطار قانوني يضم جميع موضوعات التطوع، في حين أنه في حالات أخرى، قد تغيب التعاريف الواضحة أو النطاق المسموح به لنشاط المتطوعين، الأمر الذي يترك مساحات رمادية في القانون، وفي أحوال أخرى، قد توجد حواجز أو أحكام قانونية تحظر التطوع أو تقيده. وهذا يعني أن الجمعيات الوطنية لديها أطر قانونية مختلفة ترجع إليها عند تحليل ممارسات التطوع.

كذلك، لدى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر سياسات ومبادئ منها المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ولا سيما مبدأ الخدمة التطوعية وهو مبدأ ملزم على الجمعيات الوطنية.

الإدارة السليمة للمتطوعين التي تمثل للقوانين وتعتمد أفضل الممارسات، من شأنها أن تكفل إدارة قانونية فعالة. وهناك قضايا قانونية عديدة قد تؤثر على المتطوعين وعلى الجمعيات الوطنية، ومن ثم لا بد من إدراكها والتعرف على أسلوب التعامل معها من أجل تعزيز حماية المتطوعين والمستفيدين وكذلك الجمعيات الوطنية ذاتها.

ويشير صندوق الأدوات إلى سياسة التطوع للاتحاد الدولي لسنة ١٩٩٩ (سياسة التطوع) للتنويه عما تنطوي عليه الممارسات الجيدة في الحركة. وقد تثار في هذا الصدد مسألة تعارض سياسة التطوع مع القوانين الوطنية في بعض الأمور. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك أن بعض البلدان تسمح بدفع أجور للمتطوعين قد تتجاوز قيمة استرداد المصروفات المنصوص عليها في سياسة التطوع. وفي هذه الحالة تضطر الجمعيات الوطنية إلى استحداث ممارسة على أساس طبيعة التعارض، وأفضل ما يخدم مصالح المتطوعين.

## الأشكال المختلفة للتطوع في الجمعيات الوطنية

هناك نموذجان عريضان لمشاركة المتطوعين في الحركة. وأكثرها شيوعاً هو النموذج القائم على الأعضاء وإن كانت معظم الجمعيات الوطنية ستستخدم كلا المنطلقين في أوقات وأدوار مختلفة داخل المنظمة.

نموذج يعتمد على الأعضاء تقوم مجموعة من أعضاء الجمعية الوطنية المحلية بتنظيم صفوفها حتى تلبى الاحتياجات المحلية. فينتخب الأعضاء لجاناً محلية وإقليمية ووطنية لتحديد عمل الجمعية الوطنية على مختلف المستويات والإشراف عليها. والأعضاء ليسوا جميعاً أعضاء فاعلين (أي متطوعين). والمجموعة المحلية المعتمدة على الأعضاء لا تخضع مباشرة لإدارة الجمعية الوطنية، بل توفر لها الجمعية الوطنية إطاراً من القيم كما توفر لها الإستراتيجية للعمل في نطاقها.

ونموذج أداء الخدمات يمثّل الإجراء الذي تمارسه الموارد البشرية في العادة إزاء العمالة مدفوعة الأجر. فيجري تعيين المتطوعين على ضوء توصيف للأدوار المطلوب أدائها وبذلك تسهم في تنفيذ المهمة. ويستخدم هذا النموذج عادة لإشراك المتطوعين في أنشطة تجري خلال مشاريع، ولا سيما تلك التي يمولها شركاء خارجيون أو لاستقطاب متطوعين لهم أدوار محددة. (مثلاً للاستعانة بمستشار مالي).

وعلاقات القوة الكامنة في تلك النماذج تؤثر تأثيراً قوياً على أسلوب الجمعيات الوطنية في إدارة التغيير وهي في الحالة قيد النظر تتمثل في إنشاء إطار لإدارة مخاطر التطوع. وتكشف التجربة أن إدارة التغيير في النموذج القائم على الأعضاء قد تكون بطيئة وكتيفة الموارد، نظراً لأن الملكية المحلية القوية للمنظمة تعني أن التغيير لا بد أن يأتي من خلال الإقناع والقبول المحلي في أحيان كثيرة، لا عن طريق التعليمات التي تصدر من المستويات العليا إلى الدنيا في المنظمة.

يعمل المتطوعون في الجمعيات الوطنية في العادة في الخدمات المستمرة، وفي الحكم، وفي جمع التبرعات، ومواجهة الطوارئ، إلخ. وصندوق الأدوات الحالي له مغزى لكافة أشكال التطوع. ولكنه لا يقدم إرشاداً محدداً عن قضايا تتعلق بالحكم تؤثر على قيادات الجمعيات الوطنية (في حال أن يكون أعضاء المجلس من المتطوعين). وهو أيضاً لا يعالج قضايا محددة تتعلق بالتطوع في حالات الطوارئ أو بالمتطوعين الدوليين.

## كيفية استخدام صندوق الأدوات

ينبغي أن يدرك المستشارون القانونيون للجمعيات الوطنية ومدبرو برامج التطوع أن دورهم يتمثل في استيفاء الشروط القانونية. وهذا لن يؤدي فقط إلى التخفيف من المخاطر القانونية التي تهدد الجمعيات الوطنية، بل يؤدي على الأرجح إلى تحسين الإدارة واستبقاء المتطوعين عن طريق إنشاء إدارة أكثر أمنا وأوضاعا أفضل سواء للمتطوعين أو للغير من المستفيدين من جهود التطوع. ويتطلب استخدام صندوق الأدوات بفعالية بذل جهود مشتركة من العاملين في الشؤون القانونية والمتطوعين في الجمعيات الوطنية.

ويعكس تشكيل صندوق الأدوات المراحل المختلفة لمشاركة المتطوع، وقد جاء تصميمه ليقدّم إرشادا بشأن المسائل القانونية التي قد تستجد في كل مرحلة - خطوة بخطوة. ويسلط كل فصل من الفصول الضوء على القضايا ويستشهد بأمثلة من التشريعات الوطنية وممارسات الجمعيات الوطنية ويقدم بعض الخطوات العملية لتتخذها الجمعيات الوطنية في معالجة القضايا التي نلقي عليها الضوء.

ورغم الاعتراف بتباين مستويات الخبرة القانونية للجمعيات الوطنية، نطرح فيما يلي مقترحات للجمعيات الوطنية منعدمة الخبرة أو قليلة الخبرة في هذا المجال:

- ١- استعرض مضمون صندوق الأدوات للتعرف على مختلف المجالات المشمولة في القانون الوطني التي من شأنها التأثير على التطوع في الجمعيات الوطنية. وسلط الضوء على المجالات القانونية التي تكون الجمعية الوطنية على دراية بها.
- ٢- محص القانون الوطني الجاري للتعرف على الأحكام الواردة به تحت العناوين المذكورة. وهذا الجهد قد يجري بالاشتراك مع منظمات تطوعية أخرى. ويجوز أن يقوم قسم الشؤون القانونية في الاتحاد الدولي بتنسيق المشورة القانونية تطوعا بناء على طلب الجمعية الوطنية.
- ٣- راجع نظم وعمليات الجمعيات الوطنية قياسا بالمعايير المتضمنة في القانون الوطني وسياسة التطوع أو سياسة التطوع الخاصة بالجمعية الوطنية في حالة وجودها. استخدم القائمة المرجعية للامتثال الواردة في الملحق ١ لتسجيل الامتثال والتحقق من اتساقه مع القانون الوطني. وتنبه إلى اختلاف الممارسات بين المتطوعين بحسب فئاتهم والأقاليم الجغرافية التي ينتمون إليها.
- ٤- اتخذ قرارا بشأن المخاطر التي تعتبر جسيمة بحيث يتعين مواجهتها. ورتب الأولويات بحسب درجة الخطورة.
- ٥- إذا كانت ممارسة الجمعية الوطنية لا تلبّي الشروط المنصوص عليها في القانون أو السياسة، انظر في العواقب المترتبة على عدم الامتثال واتخذ الخطوات اللازمة بما في ذلك إفادة المجلس إن اقتضى الأمر.
- ٦- ارسم خطة عمل للتخفيف من المخاطر التي تقرر أنها ملحة للغاية في الجمعية الوطنية.
- ٧- ادمج إدارة المخاطر التي يتعرض لها المتطوعون في عملية مراجعة إدارة المخاطر الدورية.
- ٨- درب القائمين على إدارة البرامج والمتطوعين على المستوى الوطني والمحلي في مجال القضايا الرئيسية التي ينبغي أن يكونوا على علم بها عند التعامل مع المتطوعين وبرامج التطوع.

## أصداء ومزيد من الدعم

يرجى أن يثير صندوق الأدوات المزيد من الوعي بالالتزامات والمتطلبات التي لا بد أن تراعيها الجمعيات الوطنية في تشكيل أنشطة التطوع، لأن ذلك من شأنه أن يكفل سلامة المنظمة والمتطوعين وأنشطتهم وذلك يجعل التطوع أكثر فائدة.

وسوف يواصل الأمين العام للاتحاد الدولي دعم المسائل القانونية المذكورة. ويرجى الاتصال بقسم الشؤون القانونية في الاتحاد الدولي وقسم تنمية أنشطة الشباب والتطوع لتوفير أصداء أو طلب المزيد من الدعم بالنسبة للمسائل القانونية التي تم تسليط الضوء عليها.

ويرجى ملاحظة أن الغرض من صندوق الأدوات ليس توفير المشورة القانونية المتخصصة أو الحلول محلها. بل المعلومات الواردة في صندوق الأدوات يقصد بها تسليط الضوء على القضايا وبعض الممارسات المختلفة داخل الحركة. وفي حالة احتياجكم إلى مشورة قانونية، يرجى التماسها من خبير قانوني على أساس القانون الوطني لديكم.



# الفصل الأول: تعريف المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن تعريف المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي الخطوة الأولى في سبيل وضع وإدارة إطار مناسب لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المتطوعون في الجمعيات الوطنية. ونخلص من التجربة إلى أن الجمعيات الوطنية التي ليس واضحاً في ذهنها تماماً من هم المتطوعون، والتي لا تتعامل معهم باتساق طبقاً للقانون الوطني، هي أكثر عرضة لرفع دعاوى قانونية ضدها. ويصدق ذلك على وجه الخصوص في البلدان التي تفتقر إلى أية تعاريف واضحة تشير إلى من هو المتطوع.

ويستمد تعريف المتطوع في هذا الجزء، من سياسة التطوع لإلقاء الضوء على بعض المجالات في القانون الوطني التي قد تؤثر على أسلوب الجمعية الوطنية في استقطاب المتطوعين.

التطوع في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر نشاط يتسم بما يلي:

- تحفزه إرادة الفرد الحرة في التطوع، لا رغبته في تحقيق مكاسب مادية أو مالية أو خضوعاً لضغوط خارجية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية
- يقصد بها مساعدة المستضعفين ومجتمعاتهم، وفق المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
- ينظمه ممثلون لجمعية الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر معترف بهم.

المتطوع في الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر شخص يقوم بتنفيذ أنشطة التطوع لإحدى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر من فترة لأخرى أو بانتظام.

و طبقاً لسياسة التطوع، يعتبر المتطوع وسيلة لتطبيق المبادئ الأساسية للخدمة التطوعية التي تنص على أن الحركة «هي حركة تطوعية للإغاثة لا تحض عليها أي رغبة في الربح.»

ويتفق ذلك بصورة عامة مع التعريف العملي المتفق عليه لمنظمة العمل الدولية الذي يسلط الضوء على أكثر العناصر شيوعاً في تعريف التطوع المستخدمة عبر الأقطار والأقاليم: يتألف التطوع من (أنشطة أو عمل يقبل بعض الناس على أدائه برغبتهم دون أجر من أجل مساندة قضية أو مساعدة شخص خارج أفراد أسرته المعيشية أو أسرته المباشرة.)

## ١ - تعريف المتطوعين في النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وفي الممارسة العملية

على الجمعيات الوطنية عند تعريف المتطوعين أن تحرص على أن نظمها الأساسية وسياساتها تعكس أي تعاريف وطنية للمتطوعين. هناك مجالان على وجه الخصوص يحدث فيهما التباس بين المتطوعين والأعضاء في الجمعية الوطنية، وكذا بين المتطوعين في المجتمع والمتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وإن لم يسد الوضوح هذه المجالات، تتعرض الجمعية الوطنية لأن ينطبق تعريف المتطوعين على عدد أكبر من الناس في الجمعية الوطنية عن تعريف الجمعية الوطنية ذاتها.



وتتميز سياسة التطوع بين المتطوعين والأعضاء على النحو التالي:

- إن المتطوع في الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر هو الشخص الذي يتطوع للقيام بأنشطة تطوعية لحساب جمعية وطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر بين حين وآخر أو بانتظام.
- والعضو في جمعية الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر هو الشخص الذي وافق رسمياً على شروط العضوية الملزمة بموجب دستور الجمعية الوطنية أو نظامها الداخلي ويكون له الحق في انتخاب ممثلين لأجهزة الحكم والترشح للانتخابات.

تتباين النظم الأساسية للجمعيات الوطنية من جمعية لأخرى، وهي غالباً تقوم على أساس التقاليد المحلية للمنظمات التطوعية وبالتالي فمن الصعب التعميم. مع ذلك، وعلى سبيل المثال، الشخص الذي يعتبر عضواً بموجب النظام الأساسي للجمعية الوطنية، يجوز له القيام بأنشطة تجعل منه متطوعاً بموجب القانون الوطني.

والوضع بالنسبة «للمتطوعي المجتمع» مماثل. فهناك عدد من الجمعيات الوطنية التي تستخدم مصطلح «متطوعو المجتمع المحلي» لوصف الأشخاص الذين يعملون عدداً محدداً من الساعات في الشهر بأجر أقل، أو الذين لم يصلوا بعد لمستوى معين من التدريب. فهؤلاء على الأرجح يعتبرون من قبل السلطات القانونية أنهم متطوعون في الصليب الأحمر والهلال الأحمر إن التحقوا بالعمل في نشاط تنظمه جمعية وطنية. وعلى الجمعيات الوطنية في سياق إنشاء إدارة المخاطر للتطوع، أن تفحص التعاريف الوطنية للتطوع، وأن تكون على وعي بأن لغة الجمعيات الوطنية وممارستها قد لا تتفق مع ذلك.

## ٢- الامتثال للحدود القانونية التي تنص على من يستطيع أن يتطوع وفي أي نوع من الأنشطة

في حين تقضي سياسة التطوع أن أي شخص يستطيع أن يتطوع لجمعية وطنية، بشرط استيفاء المعايير المحددة في تعريف التطوع، تتضمن القوانين الوطنية في الغالب أحكاماً محددة بالنسبة لمن يستطيع أن يعتبر متطوعاً. وقد تنشأ ثلاث قضايا خاصة خلال وضع برامج يشارك فيها متطوعون:



بدأت أكبر متطوعات الصليب الأحمر في توفالو، سيندياريا توفلاماتي، نشاطها التطوعي في الثمانينات. إن أكثر ما سرها خلال خدمتها التطوعية الطويلة هو مساعدة المعوقين بزيارتهم في بيوتهم، وجمع التبرعات من أجل الأطفال الفقراء لمساعدتهم على الالتحاق بالمدارس. وبالرغم من أنها لم تعد قادرة على السير بقامة منتصبية، فهي تنوي مواصلة عملها التطوعي حتى رmqها الأخير. وهي تقول "أصبحت عاجزة عن السير الآن، ولكنني لا أزال قادرة على أداء واجبي بتقديم نصائحي لرئيس فرع الصليب الأحمر في فونافوتي".



تدير مدرسة كابيلاش الثانوية برنامجا للصليب الأحمر مع المتطوعين الشباب في الصليب الأحمر يكتسبون بموجبه المعلومات بشأن التأهب للكوارث والخطوات التي ينبغي لهم اتخاذها في حالات الطوارئ. شيد الأطفال سور احتجاز لحماية مدرستهم من الزلازل والانجرافات الأرضية، ودرسوا الإسعافات الأولية الأساسية، وتدريبوا على عمليات الإجلاء وغيرها من إجراءات الطوارئ. كما أنهم يجمعون التبرعات لاستعمالها في موسم الطوارئ. ويتراوح سن المتطوعين الشباب في الصليب الأحمر ما بين ١٢ و١٦ سنة، وهم يقومون بهذه الأنشطة منذ خمس سنوات.

- ١- قد تحظر التشريعات ممارسة بعض أنواع من الأنشطة منها على سبيل المثال، مع بعض فئات من المستفيدين؛
- ٢- قد تفرض التشريعات حدودا على من يستطيع أن يجري أنواعا معينة من الأنشطة؛
- ٣- قد يقتضي التشريع الحصول على موافقات محددة من السلطات قبل شن برنامج جديد.

قد يحظر التطوع على البعض بموجب القانون، وإلا يقعون تحت طائلة لوائح قانونية بالغة الصرامة بحيث أن مشاركتهم في الأنشطة التطوعية تصبح في الواقع ممنوعة. وقد يندرج في هذه الفئة المهاجرون، ومن يحصلون على إعانات البطالة، أو الأفراد من ذوي السوابق الجنائية.

كذلك قد تكون مشاركة فئات أخرى محظورة أو تخضع لإجراءات رسمية خاصة. والشباب على وجه التحديد قد يخضع للحد الأدنى من شروط المشاركة بالتطوع منها شروط السن أو تقديم موافقة كتابية من الوالدين.

تتبنى الجمعيات الوطنية في بعض الأحيان سياسات تتعلق بالشباب، ولا سيما فيما يتعلق بالسن المسموح فيه بالتطوع في المنظمة. وقد تفرض قيود على السن الأقصى للتطوع. وينبغي أن تكون جميع القيود على السن (سواء الأدنى أو الأقصى) وفق القانون الوطني

### صربيا

طبقا للقانون الصربي، إذا كان المستفيدون من الأنشطة التطوعية أطفالا، أو معوقين، أو مسنين، أو أشخاصا يحتاجون إلى مساعدة ورعاية من الغير، أو مرضى، أو أشخاصا محرومين حرمانا كاملا أو جزئيا من قدرتهم على العمل، لا يجوز أن يجري التطوع بواسطة أي من الأشخاص التالية صفاتهم:

- ١) أشخاص يخضعون لعلاج نفسي إجباري في العيادة الخارجية من أدمان المخدرات أو الخمر، أو أشخاص حرموا من ممارسة مهنتهم / واجباتهم المتعلقة بنشاط تطوعي؛
- ٢) شخص صدرت ضده أحكام جراء ارتكاب جرائم خطيرة؛
- ٣) شخص فقد القدرة على العمل بشكل كلي / جزئي.

### البوسنة

طبقا للقانون البوسني، يحظر التطوع بما يزيد على ٤٠ ساعة في الأسبوع، خلال فترة تتجاوز ٦ شهور دون توقف.

### جنوب إفريقيا

في جنوب إفريقيا، تم تعديل قوانين الهجرة لكي تسمح بإصدار تأشيرات للأجانب الراغبين في الدخول إلى الوطن لأغراض تطوعية.

### الجبيل الأسود

غير مواطني الجبيل الأسود لهم الحق في ممارسة أعمال التطوع في أقاليم الجبيل الأسود بشرط الحصول على إذن إقامة مؤقت أو دائم.

الخاص بعدم التمييز. وتنطبق هذه القيود على نوع النشاط الذي يقوم به المتطوع، وما يتصل بذلك من مقتضيات الصحة والسلامة.

### البوسنة

يقضي قانون البوسنة بأن الأشخاص دون سن ١٨ سنة ممنوعون من العمل التطوعي بين الساعة ٨ مساءً إلى ٧ صباحاً من اليوم التالي.

### المجر

طبقاً للقانون المجري، لا يعتبر أي شخص يؤدي عملاً إنفاذاً لقاعدة قانونية أو لقرار نهائي صادر عن محكمة أو مقرر من قبل السلطات، أنه متطوع.

قد «يفرض التطوع» فرضاً على بعض الفئات لغرض استكمال فترة الخدمة الاجتماعية/ المجتمع المحلي إما بسبب ارتكاب جرم بسيط أو بديلاً عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية. والأنشطة التي تؤدي كالتزام قانوني لا تعتبر «تطوعاً» ولكن هذه المسألة تخضع للقانون الوطني.

وينبغي إجراء تقييم أولي بالنسبة لمثل هذه الشروط القانونية المسبقة في أي برنامج ومن الأهمية القصوى أن يجري مثل هذا الفحص القانوني في مرحلة تصميم البرنامج.

## ٣- القضايا القانونية المتعلقة بتعويض المتطوعين

من المألوف أن يحدث بعض الالتباس بين المتطوعين والموظفين على الرغم من أن كل يخضع لأنظمة مختلفة من الضرائب والحد الأدنى من الأجور والمعاشات والأطر التعاقدية. ويزداد هذا الأمر تعقيداً في غياب تعريف واضح للمتطوع. والعواقب التي تترتب على تمويه الحدود بين الموظفين والمتطوعين قد تنطوي على بعض الخطورة، وبالتالي ينبغي للجمعيات الوطنية أن تكفل أنها تضع فواصل قانونية واضحة بين إلحاق المتطوع في نشاطها أو إلحاق الموظف مدفوع الأجر.

وتنص سياسة التطوع على أن المتطوع في الصليب الأحمر والهلال الأحمر لا تدفعه الرغبة في تحقيق مكسب مادي أو مالي. كذلك تنص على أن من حق المتطوعين استرداد النفقات التي يتكبدها أثناء التطوع في حدود معقولة.

ومن الناحية العملية قد يطلب من المتطوعين إنجاز مهام تقتضي السفر، أو قضاء فترات عمل طويلة تحت ظروف الطوارئ، وكذلك في بعض أنواع من المشروعات. فإن كانت الجمعيات الوطنية ترغب في تمكين الناس من شتى أنحاء المجتمع من التطوع، فعليهم أن يجعلوا هذه الأنشطة ذات تكلفة محايدة، باسترداد تكلفة التطوع. وهذا الأسلوب مقبول في معظم البيئات الضريبية (ولكن ليس جميعها).

والمشكلة تكمن في المبالغ الإجمالية التي تدفعها الجمعيات الوطنية للمتطوعين والتي لا تتعلق مطلقاً بالنفقات الفعلية التي تكبدها. (بافتراض أن هذا جائز بموجب قانون الضرائب). ففي هذه الحال، قد تنشئ الجمعيات الوطنية علاقة توظيف (عمل) وبالتالي تصبح خاضعة لشروط الحد الأدنى من الأجور، والمعاش، إلخ.. وبالتالي قد يؤدي إلى أن يخضع المتطوعون وكذلك الجمعيات الوطنية لالتزامات ضريبية.

وبالإضافة إلى ذلك، مشكلة الدعم المالي المسموح به للمتطوعين ينطوي على بعدين أخلاقي وعملي. إذا كانت الجمعية الوطنية تقدم مبلغاً إجمالياً للمتطوعين، ليس له علاقة بالتكلفة الشخصية لنشاطهم التطوعي، فهي تخاطر بأن تتهم بأنها تستغل فئات مستضعفة كعمالة رخيصة. ومن الناحية العملية، قد تؤدي هذه الممارسات إلى وضع يصبح فيه التطوع مرادفاً للعمالة الرديئة، مما يجعله من المستحيل على الجمعيات الوطنية أن تستقطب متطوعين فعليين دون أن تدفع أجراً بشكل ما. وهذا الوضع لا يستقيم في أحيان كثيرة ويعطل قدرة الجمعيات الوطنية على التطور وأداء خدمات محلية.

### المجر

يقضي القانون المجري، بأن كافة المصروفات المدفوعة تحت بند الانتقال والغذاء والإقامة للمتطوع أو استرداد مثل هذه النفقات مقابل إيصالات لا تعتبر أتعاباً. كذلك المصروفات / المبالغ المستردة مقابل توفير الغذاء، والرعاية والتدريب لحيوان يستعين به المتطوع في أنشطة التطوع لا يعتبر أتعاباً. والمثال الأخير له مغزى خاص في عمليات البحث والإنقاذ التي يمارسها المتطوعون وغيرهم من العاملين في الاستجابة للطوارئ.

في المجر، قد يحظر على الشخص الذي يؤدي عملاً مقابل أتعاباً لإحدى المنظمات أن يؤدي نفس المهام كمتطوع.



وفي البلدان التي تطبق مخططا للرعاية الاجتماعية، قد يؤثر التطوع على الحق في الاحتفاظ بالمزايا التي تمنح بموجب ذلك المخطط. والشروط القياسية للحصول على المزايا الاجتماعية، تتمثل في أن يكون الشخص عاطلا عن العمل ويسعى حثيثا لإيجاد عمل. وفي بعض الأحيان التي تكون فيها الحدود بين التطوع والتشغيل غير واضحة، قد يتعرض المتطوعون لفقدان مزايا الرعاية الاجتماعية. وذلك لأن أداء العمل التطوعي قد يخلق حالة من اللبس بالنسبة لأوضاعهم. كذلك قد ينظر إلى التزاماتهم التطوعية على أنها تمنعهم عن القيام بواجبهم نحو البحث عن عمل بنشاط. وعلى الجمعيات الوطنية التي تواجه مثل هذه المخاطر أن تعلم المتطوعين المحتملين بهذه المخاطر وأن تصمم برامج تسمح بالمزيد من المرونة.



## خطوات عملية!

- ✓ قيم تعريف المتطوعين بموجب القانون الوطني وتأكد من الامتثال لكافة المتطلبات.
- ✓ تأكد من أن أية قيود على أنماط الأنشطة التطوعية فضلا عن الأشخاص الذين يقومون بها قد تم رصدها.
- ✓ تأكد من أن المبالغ المدفوعة للمتطوعين هي في الحدود القانونية. وتأكد من أن المتطوعين لا يخضعوا للاستغلال باعتبارهم عمالة رخيصة، حتى وإن كنت تمتثل لقانونك الوطني!
- ✓ قيم القانون الوطني لتتأكد من أن الذين يتمتعون بالرعاية الاجتماعية لا يفقدون تلك المزايا حال ممارسة نشاطا تطوعيا. احرص على توعية المتطوعين بهذه المخاطر.
- ✓ لا ينبغي أن يتحمل المتطوعون نفس الأعباء التي يتحملها الموظفون. وإلا ينبغي اعتبارهم موظفين وليسوا متطوعين - وبالتالي يتم تعيينهم على أساس قانوني كامل!
- ✓ ارسم سياسة داخلية وطبقها مثلا:
- ✓ يحصل المتطوع على بدل إعاشة يومي لفترة زمنية محددة، وبعدها يعين المتطوعون تعيينا صحيحا.
- ✓ يحصل المتطوع عند الاغتراب عن بيته على غذاء كاف ومكان مناسب للمبيت، الخ.

## الفصل الثاني: استقطاب المتطوعين

عليك عند استقطاب المتطوعين، أن تراعي بعض المسائل القانونية. فمثلاً، هل هناك بعض العمليات والمعايير الخاصة بالاختيار يجب أن تمثل لها يفرضها القانون؟ هل هناك نصوص قانونية تقضي بالتحقق من خلفية المتطوعين؟

### ١- وصف النشاط التطوعي

يستخدم العديد من الجمعيات الوطنية وصفا كتابيا لأدوار المتطوعين، وهو ما يساعدها على تقييم مدى ملاءمة المتطوعين المحتملين للأدوار، كما يوفر للمتطوعين المحتملين الفرصة للتعرف على ما ينطوي عليه التطوع. وقد يخضع مثل هذا التوصيف لشروط أو أوضاع محددة وفق ما ينص عليه القانون. ومن الأهمية بمكان ألا يؤدي التوصيف - عن غير قصد - إلى إنشاء وظيفة ليشغلها موظف.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تسليط الضوء على جميع شروط الفرز (كما جاء في القسم ٢-٢) حتى يعي المتطوعون بوجود عملية فرز.

### ٢- اختيار المتطوعين

يجب أن تكون الجمعية الوطنية مفتوحة أمام الجميع دون تمييز عند اختيار المتطوعين.

ينبغي أن يتمكن المتطوعون من العمل وفق المبادئ الأساسية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأن تتاح لهم الفرصة لاكتساب المهارات المناسبة من أجل الاضطلاع بمهامهم وأدوارهم على النحو الذي تطلبه الجمعية الوطنية.

### ١-٢ ضمان التنوع وعدم التمييز

إن تشجيع التنوع بين المتطوعين المحتملين والفعالين وضمن عدم التمييز مسألة غاية في الأهمية للكثير من الجمعيات الوطنية. وينظم القانون كلا المسألتين بصرامة في العادة، مع مجموعة من القواعد والسوابق التي يتعين الالتزام بها. ويجب أن ينعكس ذلك من خلال عملية الاختيار وبالتالي تعالج هذه المسألة في مطلع الجزء الحالي.

وينشأ عن القانون الدولي تشريعات وطنية في مجال حقوق الإنسان والسوابق القانونية في الكثير من البلدان ويحظر التمييز على أسس محددة. ومن هذه الأسس نوع الجنس والعرق والسن والصحة الشخصية والاتجاه الجنسي، والمعتقدات السابقة أو غيرها من الخصائص الشخصية. ويجب على الجمعية الوطنية عند الاستعانة بمتطوعين، أن تتحقق من إمكانية تطبيق قوانين حظر التمييز وضمن الامتثال له.

#### الجبل الأسود

طبقا لقانون الجبل الأسود، من حق المتطوع الحصول على توصيف كتابي للخدمة التطوعية.



Stéphane Charvillat/IFRC

#### صربيا

يحظر القانون الصربي على المنظمة أن تتصرف على نحو غير مبرر أو تعامل المتطوع على غير أسس المساواة مما من شأنه أن يعتبر تمييزاً فيما عدا إذا كان ذلك جزءاً من طبيعة النشاط التطوعي أو قدرات المتطوع قيد النظر.

#### أيرلندا

في أيرلندا بتطوع المسجونون داخل مجتمع السجن ويشجعون سائر المساجين على الخضوع لتحليل الإيدز/ وفيروسه، وذلك يساعد على التخفيف من حدة الوباء بالعار المرتبط بالإيدز/ وفيروسه في مجتمع السجن.

قد يكون التمييز إيجابياً (أن يرفض ملتزم التطوع على أساس خصائص محددة) أو سلبياً (كأن لا تتوفر وسائل لوصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المباني العامة). كذلك قد يجري التمييز من خلال إجراءات رسمية، وثقافة التنظيم، أو من خلال سلوك الأفراد. وبالتالي من الأهمية للجمعيات الوطنية أن توضح الشروط القانونية لحظر التمييز وعدم ارتكاب تلك المحظورات في اختيار المتطوعين وإشراكهم. وينبغي اعتبار التنوع في الجمعيات الوطنية أنه أكثر من إلزام قانوني. فالممارسات التمييزية تحد من التنوع بين المتطوعين وتضعف قدرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على مد يد العون للمستضعفين. يرد مبدأ الوحدة وهو أحد المبادئ الأساسية، على مسألة عدم التمييز داخل المنظمة، إذ ينص على أن «جمعية الصليب الأحمر يجب أن تكون مفتوحة أمام الجميع».



تذكر سياسة التطوع أن «الجمعيات الوطنية ستسعى بنشاط لاستقطاب متطوعين بصرف النظر عن العنصر أو السن أو الأصل العرقي أو الجنس أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو السن». ويستند هذا المبدأ إلى النظام الأساسي للحركة لسنة ١٩٨٦ والذي يذكر بين شروط الاعتراف بالجمعية الوطنية ما يلي: «تستقطب أعضائها من المتطوعين والعاملين دون النظر إلى العرق أو الجنس أو المستوى الاجتماعي أو الدين أو الرأي السياسي» (المادة ٤، فقرة ٨).

ومن المقرر عرض سياسة محدثة على الهيئة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تقضي بأن تلغي الجمعيات الوطنية بالتدرج العوائق المادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة.



### بولندا

في بولندا، ينص قانون التطوع على أن يكون جميع المتطوعين مؤهلين وتنطبق عليهم شروط تلائم حجم النشاط على النحو الذي حددته قوانين أخرى.

### أيرلندا

وضع الصليب الأحمر الأيرلندي سياسة وإجراءات لتقدير الإذانات واتخاذ قرارات بشأن مدى ملاءمة مرتكبيها للعمل مع الصليب الأحمر.

### ألمانيا

هناك أساليب كثيرة لفرز المتطوعين. فعلى سبيل المثال، يطلب الصليب الأحمر الألماني صورة من صحيفة سوابق المتطوع للقيام ببعض مهام التطوع ومنها رعاية الأطفال والمعوقين والمسنين.

### الدانمرك

في الدانمرك، يجري فحص كافة المتطوعين للعمل مع مستفيدين من الأطفال بالكشف عن أسمائهم في السجل القومي لجميع من صدرت ضدهم أحكام في قضايا تتعلق بالإيذاء الجنسي للأطفال. وإلى جانب الفرز، تقضي التعليمات الداخلية المعمول بها في الجمعيات الوطنية بأن يتواجد شخصان على الأقل من البالغين خلال العمل مع الأطفال.

### النمسا

تفرض النمسا إجراء تحريات من واقع السجلات الجنائية لأعضاء الفرق الطبية المساعدة التي تضم عاملين ومتطوعين حماية للمرضى.

وفيما يتعلق بنوع الجنس والتمييز، تقضي سياسة التطوع بمشاركة ملائمة للرجال والنساء وأداء الخدمات والأنشطة على أساس نهج يراعي مشاركة المرأة والرجل والفوارق بين الجنسين في المشاركة وأداء الخدمات على نحو ملائم. وهذا المبدأ يتكرر في سياسة نوع الجنس في الاتحاد الدولي.

## ٢-٢ فرز المرشحين المحتملين

تلزم معظم الأنظمة القانونية الجمعيات الوطنية بحماية المستفيدين والعاملين والمتطوعين الآخرين والمجتمع برمته من الإصابة بأضرار. وهذا يتمشى مع واجب الرعاية الذي يسري بموجب قانون المسؤولية وسائر الالتزامات الدستورية الأخرى. وأي إخلال بواجب الرعاية قد يؤدي إلى رفع دعوى قانونية وفرض عقوبات محتملة من جانب السلطات في حالة انتهاك الشروط الدستورية. وهذا خلاف المخاطر التي تتعرض لها السمعة والتي قد يكون لها تأثير كبير على الجمعية الوطنية.

وهناك بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتلافي إثارة مثل هذه المسؤوليات القانونية. وتمثل الخطوة الأولى في ضمان الامتثال لهذا الالتزام في فرز المتطوعين كجزء من عملية الاختيار. وتكتسب هذه العملية أهمية أكبر لأنه يجري في حالات كثيرة اختيار المتطوعين من خلال عملية غير رسمية أو نتيجة لعلاقات شخصية. وبالتالي من شأن عملية فرز دقيقة أن تشكل أسلوباً فعالاً للتحقق من احتمالات وقوع مخالفات أو إهمال. ومن الأدوات المفيدة في عملية الفرز، استخدام استمارة طلب ليقدمها المتطوع المحتمل.



ومن المهم أن تكون المعلومات المطلوبة في استمارة الطلب، متسقة مع المعايير القانونية المحددة للمضمون ومعالجة المعلومات وتداولها. فعلى سبيل المثال، قد تحظر الأحكام القانونية بشأن عدم التمييز توجيه أسئلة عن بعض أنواع من المعلومات ومنها معلومات بشأن المشاكل الصحية. وقد يخضع الوصول إلى معلومات وأسلوب معالجتها لقوانين حماية البيانات. ومن العوامل الأخرى التي ينبغي وضعها في الاعتبار أن الشروط القانونية للفرز قد تكون أكثر صرامة بحسب نمط البرنامج الذي سيعمل فيه المتطوع. وقد تنطبق هذه الشروط على الجميع بصرف النظر عن أن يكون متطوعاً أو موظفاً، ومنها العمل مع أطفال.

كذلك قد تقتضي بعض الأنشطة منها الأنشطة الطبية قدرا أكبر من عمليات الفرز (إضافة إلى حد أدنى من المؤهلات / الشهادات).

وفي بعض الحالات قد ينص القانون على إجراء فرز خاص لإحدى الفئات بالرجوع إلى الصحيفة الجنائية. وينبغي أن تدرك الجمعية الوطنية التأثير القانوني لهذا الإجراء الإجباري وعواقبه. وهناك فئات من الإدانات التي يستبعد مرتكبيها تلقائيا من شغل أي وظيفة، في حين أن إدانات أخرى قد تخضع الشخص فقط لإشراف أدق. وقد يترتب على التحريات الإجبارية إبلاغ السلطات أو إفادتهم في حالات خاصة. وأي قصور في الامتثال لهذا الشرط والاستعانة بمتطوع له صحيفة سوابق ذات خاصية معينة، تترتب عليه مسؤولية قانونية أكبر على المنظمة في حالة ارتكاب أي فعل أثير في المستقبل.

## ٢-٣ إجراء مقابلات مع المرشحين للتطوع

معظم الجمعيات الوطنية تضع لها إجراءات رسمية أو غير رسمية للمقابلات بغرض التعرف على مدى ملاءمة المتطوع المرشح للعمل.

ومن المهم عند إجراء العملية التفاعلية/المقابلية، الحرص على أن تكون المعلومات المطلوبة وأسلوب إجراء العملية التفاعلية، ملائمين ويمثلان للمعايير القانونية. وقد تكون نوعية المعلومات المطلوبة خاضعة لقيود أو يكون طلبها مخالفا للقانون.

وفي بعض دوائر الاختصاص، قد يؤدي إجراء مقابلات إلى التباس بالنسبة لطبيعة المهمة، وما إذا كانت تدرج في فئة التعيين. وبالتالي ينبغي إيضاح هذه المسألة من المنظور القانوني عملا بالقانون السائد قبل الشروع في العملية.

## ٣- التسجيل وحفظ السجلات

بعد أن يعرب الفرد عن رغبته في التطوع ويقطع الخطوات المذكورة أعلاه، من المستصوب أن يملأ استمارة تسجيل تساعد الجمعية الوطنية على تسجيل وإدارة بيانات المتطوع بصورة أفضل. وذلك لا يساعد فقط على تحسين الإدارة بل أيضا إلى تخفيف المخاطر القانونية الممكنة.

وهذه الطريقة تفيده دائما في تيسير مواجهة أي مسؤولية قانونية تقع على المنظمة، تتعلق بتقارير أو إفادات عن أنشطة المتطوعين أو تفسير أسبابها.

ومن المهم أن ننوه بأن مسؤولية المنظمة تبدأ فور أن تتلقى معلومات عن المتطوع فتصبح مسؤولة عن المحافظة على سريتها وعدم تسربها.



Conor Ashleigh/FRC

### أستراليا

في أستراليا يجري حفظ معلومات المتطوعين في شكل إلكتروني ونسخ مطبوعة. وبالنسبة للمرشحين غير الموفقين، يجري إعدام كل المعلومات عنهم بعد انقضاء ثلاثة أشهر، وفقا لسياسة المنظمة.



Bonni Mulasa - Cuperini/FRC

### ألمانيا

وسعيًا لإدارة المتطوعين بصورة أفضل في ظروف الكارثة، تتبع بعض فروع الصليب الأحمر الألماني إجراءات للتسجيل الإجباري، وتدعو على هذا الأساس متطوعين بذاتهم في حالات الكوارث. ويساعد هذا الأسلوب على تحسين الإدارة والتنسيق في سياق الكوارث.

يدير الصليب الأحمر الألماني قاعدة بيانات مباشرة للإدارة بشأن كل متطوع (تشمل السن، المهارات اللغوية، وغيرها من المهارات المتخصصة).

وفي الكثير من البلدان، تفرض التشريعات الخاصة بحماية البيانات قيودا على المنظمات بالنسبة لنوع المعلومات التي تخزن ومدة التخزين والجهة المخول لها تقاسم المعلومات وغير ذلك من التفاصيل التي ينبغي جمعها. وفي المجر على سبيل المثال، يجب على المنظمات الاحتفاظ بالسجلات لمدة 5 سنوات بعد انتهاء العلاقة. ولا يجوز لها إفشاء أي وقائع أو بيانات أو آراء إلى جهة ثالثة إلا بناء على نص قانوني أو بموافقة المتطوع. والبيانات التي يقدمها المتطوع يجوز استخدامها لأغراض إحصائية أو الإفصاح بها لمثل هذه الأغراض (بحيث لا يمكن التعرف على هوية الشخص).

## ٤ - فرض صبغة رسمية على تعهدات المتطوع

تطلب الجمعيات الوطنية من المتطوعين في بعض الأحيان بإضفاء صبغة قانونية على التزامهم بالتطوع منها التوقيع على عقد أو اتفاق أو مدونة للسلوك. والسؤال المطروح هو: هل هذا الإجراء ضروري وهل مطلوب بموجب القانون؟ وقد يتغير الرد بحسب الشروط القانونية في البلد ولكن هناك بعض المسائل التي ينبغي تسليط الضوء عليها ووضعها موضع الاعتبار. فعند إصباح هذه الصبغة القانونية يجب مراعاة عدم الوقوع تحت طائلة القانون الذي يعرف «المتطوعين» أو قانون العمل. وتشير كلمة «اتفاق» في هذا القسم إلى إصباح الصبغة القانونية على الالتزام وتعني التعاقد. ومن الجدير مراعاة أن الاتفاق طبقا لبعض دوائر الاختصاص قد يعني اتفاقا شفهيًا وليس كتابيًا فقط.

### ألمانيا

قلما يلجأ الصليب الأحمر الألماني إلى إصباح الصبغة الرسمية التعاقدية على الالتزامات بسبب ما لديه من وفرة في الشروط ضمن نظامه الأساسي ولوائحه وسياساته.

### بولندا

في بولندا، ينص القانون على اتفاق مكتوب للتطوع إذا كانت الخدمات التي يقدمها المتطوع تنفذ خلال فترة تتجاوز ٣٠ يوما.

### المجر

في المجر، يجب أن يكون اتفاق التطوع كتابيًا في الحالات التالية:

(أ) إذا كان الالتزام لأجل غير محدود أو لأجل يتجاوز ١٠ أيام على الأقل (للمتطوعين دون سن ١٨ سنة، وللبالغين من ذوي الأهلية القانونية المحدودة ليومين على الأقل)،

(ب) إذا كان المتطوع يحصل على بدلات،

(ج) إذا كان المتطوع سيعمل في التشييد مما يقتضي حصوله على ترخيص لممارسة أعمال البناء، (د) إذا كان سيمارس خدمات عامة في الخارج،

(هـ) إذا كان المتطوع مواطنًا لدولة ليست من الدول الأطراف في اتفاقية المنطقة الأوروبية الاقتصادية.

### تونس

عكس ذلك الحال في تونس حيث يتعين أن تنشأ اتفاقات التطوع وفق عقود قياسية تقرها وزارة الشؤون الاجتماعية.



وأولاً، التوقيع على وثيقة رسمية ليست شرطاً مسبقاً للبدء في التطوع. بل يجب على الجمعيات الوطنية أن تحدد ما إذا كان تحرير اتفاق رسمي مفيداً أو مطلوباً على ضوء النشاط والسياق. واختيار الأسلوب الأصوب لشرح التزامات المتطوع يكون في أحيان كثيرة غير واضح أو ملتبساً. لأن العملية تعتمد أساساً على القانون الوطني. وفي بعض البلدان، تعتبر العلاقة بين المنظمة والمتطوع سليمة

فقط في وجود اتفاق، بينما في بلدان أخرى، فإن مجرد الاتفاق يضيف على العلاقة معنى أنها علاقة عمل. ومن المهم أيضا أن نؤكد أن المحاكم تعتمد على مضمون التفاهم لتحديد ما إذا كان يقع تحت طائلة قانون التطوع أو قانون العمل بصرف النظر عن الاسم الذي يطلقه الأطراف. وبالتالي «اتفاق التطوع» قد يعتبر في الواقع عقد عمل ومن المهم أن نؤكد أن المحاكم تعتمد على مضمون التفاهم وليس على الاسم الذي يطلق عليه من قبل الأطراف للتعرف على ما إذا كان يندرج تحت التطوع أو قانون العمل. وقد يعتبر «اتفاق التطوع» في الواقع اتفاق عمل، وهي قضية غاية في الأهمية وينبغي تقديرها قبل الدخول في أي شكل من أشكال الاتفاق.

### تونس

في تونس، تقدم المنظمة عند انتهاء التعاقد شهادة إلى المتطوع تشير فيها إلى النشاط الذي مارسه ومدته والتدريب الذي تلقاه وكفاءته أو الخبرة التي اكتسبها.

### نقاط هامة بشأن «اتفاقات التطوع»

- الحرص على أن هذه العلاقة لا تؤدي إلى إنشاء علاقة عمل أيضا على أساس مضمونها؛
- وضع ذلك في الاتفاق؛
- ارجع إلى مدونة السلوك أو أية سياسات أخرى / إجراءات تنطبق على المتطوعين.

إن إضفاء الصبغة الرسمية على الالتزام (بموجب اتفاق) له عدة مزايا تبعا لشكل الأنشطة التي ستمارس ومدة الالتزام. وأهمها أن الاتفاق يوضح التوقعات من البداية بالنسبة لدور المتطوع ووظيفته. والميزة الأخرى أنه يسلب الضوء عادة على السياسات الرئيسية التي يتعين التمسك بها (منها مدونة السلوك) والانتهاكات وطرق تصحيحها. ومن الأسهل إن كانت الاتفاقية كتابية، التحقق منها والثبت من مضمون الالتزام أو من أي انتهاك للسياسة.



**فرنسا**

بموجب القانون الفرنسي، تمنح حوافز ضريبية للمنظمات التي تتيح موظفيها للتطوع لأي منظمة للسلامة المدنية معترف بها في أوقات الطوارئ. ويظل الغياب غير مدفوع الأجر من قبل رب العمل.

**موزامبيق**

اعتمدت موزامبيق قانون التطوع مؤخرًا ويسمح للمتطوعين بالتغيب عن عملهم النظامي لمدة تصل إلى ثلاثة أيام إذا كان التطوع مطلوبًا في عمليات استجابة عاجلة لحالات طوارئ، أو لنكبات عامة وما شابهها. والوقت المنصرم يعتبر أيام عمل يدفعها رب العمل للمتطوع.

**الولايات المتحدة**

في الولايات المتحدة، تشير تشريعات بعض الولايات إلى أن توقيف موظف عن العمل أو فصله يكون مخالفًا للقانون لتغيبه عن العمل إذا كان يشارك عمليًا في مواجهة حالة طوارئ، أو استجاب كمتطوع في حالة طوارئ معلنة. وفي الكثير من الولايات يدفع إلى المتطوعين من موظفي الولاية أو جهة محلية، أو الموظفين الحكوميين ما يوازي إجازة مدفوعة الأجر مقابل تطوعهم في الخدمات المتخصصة للإغاثة من الكوارث مع الصليب الأحمر الأمريكي.

وفي بعض دوائر الاختصاص، قد لا يتضح حق المتطوعين فيما يصدر من أدلة أو تقارير. ولذا ينبغي وضع صيغة تحدد على نحو رسمي وواضح حقوق الملكية الفكرية للمتطوعين في الجمعيات الوطنية وتحدد تلك الحقوق بإضافة نص في الاتفاق المعقود مع المتطوع.

**5- تطوع الموظفين**

يتجه الكثير من الموظفين إلى التطوع في أوقات الفراغ والتطوع للعمل بدون مقابل أو حتى التطوع خلال ساعات العمل إذا ظهرت ثمة حاجة إلى عملهم خاصة في حالات الكوارث.

وفي بعض الأحيان، توافق المنشأة على سعي الموظفين إلى التطوع وبالتالي السماح لهم بالغياب عن العمل لفترات. وحتى قد يشترط القانون على أرباب العمل بالسماح. بمثل هذه الأنشطة التطوعية، ولا سيما في حالات خاصة منها الكوارث.

مع ذلك قد ينطوي قانون العمل على معوقات (مثل الحد الأقصى من ساعات «العمل») الذي قد يضم ساعات لأنشطة التطوع) من شأنها التأثير على مبادرات التطوع ورفض أرباب العمل تشجيعه. وفي أحيان كثيرة تبعا للبيئة القانونية، تخصص الساعات التي تم قضاؤها في أنشطة التطوع خلال ساعات العمل من العطلات المستحقة للموظف، دون دفع بدلات عنها.

**خطوات عملية!**

- ✓ تأكد من أن البرنامج الذي يستعين بمتطوعين لا يخضع لقيود بالنسبة للأنشطة والأشخاص المشاركين والمستفيدين.
- ✓ ارسم سياسة للجمعية الوطنية في مجال التنوع بالتشاور مع المتطوعين وتأكد من أن هذه السياسة تمثل تماما للقوانين السارية بالنسبة للتنوع وعدم التمييز.
- ✓ درب المتطوعين والعاملين على تعزيز واحترام التنوع في المنظمة وارصد التنوع باستمرار. اجعل من التنوع بندا دائما على جدول أعمال مجلس الإدارة، وتحقق من إدماجه في النظام الأساسي.
- ✓ حدد معايير واضحة لفرز المتطوعين في ضوء احتياجات البرنامج ومتطلبات القانون.
- ✓ احصر أفضل الطرق لإضفاء صبغة رسمية على التزامات المتطوعين إما بالاتفاق أو بالالتزام الشفوي.

## الفصل الثالث: أداء خدمات تطوعية

بعد انضمام المتطوعين إلى المنظمة، عليهم الخضوع لتدريب حتى يقوموا بالأنشطة المطلوبة منهم على المستوى المتوقع وتدعمهم المنظمة في ذلك. والجمعيات الوطنية مسؤولة عن صحة المتطوعين وسلامتهم فضلا عن صحة الذين يتصلون بهم خلال التطوع.

وإن كانت كافة القضايا التي تتعلق تحديدا بأنشطة التطوع التي تجرى في الخارج أي التطوع الدولي تخرج معالجتها عن نطاق هذه الوثيقة الخاصة بصندوق الأدوات، فمن الجدير مراعاة التزام المنظمة بكل ما يخص المتبرعين من رعاية فائقة للصحة والسلامة، وتغطية تأمينية (تأمين طبي وعودة إلى الوطن)، وتعزيز الإشراف والتنسيق، من أن تتضرر. وينبغي تقييم كافة المعوقات القانونية التي تعترض إرسال متطوعين إلى الخارج قبل اتخاذ أي من هذه الخطوات. إذ يتعين التحقق من القانون المحلي وقانون البلد الذي ستجري فيه العمليات.

وسيطرح هذا الفصل بعض العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار حتى يؤدي المتطوعون مهامهم بفعالية.

### ١ - معايير الأداء والسلوك

وعملا بسياسة التطوع، فهناك بعض المعايير الدنيا التي يتعين أن يلتزم بها جميع المتطوعين. ومنها أن يعملوا جميعا وفق المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، واحترام الشروط الخاصة باستخدام الشارة والحيلولة دون إساءة استخدامها، وممارسة العمل على أعلى مستوى، التوقيع والتصريف وفق مدونة السلوك للمتطوعين في الجمعية الوطنية (إن وجدت)، ووفق القواعد و/أو مدونة الأخلاق وأساسيات الخدمة التطوعية، والاستجابة لاحتياجات المستفيدين وتعزيز قدرتهم لمساعدة الذات وممارسة العمل التطوعي بنشاط.

لدى الكثير من الجمعيات الوطنية مدونات سلوك للمتطوعين (قد تنطبق على الموظفين إلى جانب المتطوعين) ترسي قواعد للسلوك، والعواقب المترتبة على انتهاك مدونته. انظر على سبيل المثال: الصليب الأحمر في بوليفيا، الهلال الأحمر في باكستان، الصليب الأحمر في جورجيا، الصليب الأحمر في نيوزيلندا، والهلال الأحمر في المالديف.

يتضمن الملحق الثاني بعض العوامل التي يجدر وضعها في الاعتبار عند صياغة مدونة سلوك للمتطوعين. وقد يجري إدماج مدونة للسلوك أو التنويه بها في اتفاق التطوع (انظر الفصل الثاني).



Sophie Charaief/IFRC



Marco Komarc/IFRC

### أستراليا

يوفر الصليب الأحمر الأسترالي متطوعين لما وراء البحار مع تدريبهم مسبقاً قبل السفر ويعطيهم إرشادات عن الاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام الاجتماعية. وتتناول تلك الإرشادات أربعة مواضيع رئيسية هي:

- التمثيل: مطلوب من المتطوعين لدى الكتابة في مدوناتهم الإلكترونية أن يعلنوا صراحة أن كل الآراء هي آرائهم ولا تمثل آراء الصليب الأحمر.
- الأمن: يجري إخبار المتطوعين بتفادي إعطاء تفاصيل معينة بشأن مواقعهم وذلك على وسائل الإعلام الاجتماعية.
- الإعادة إلى الوطن: يجب على المتطوعين عدم التعليق على أي قضايا ثقافية أو سياسية أو دينية ذات حساسية على وسائل الإعلام الاجتماعية.
- الخصوصية: مطلوب من المتطوعين حماية خصوصية الآخرين وذلك بعدم نشر صورهم أو شرائط فيديو عنهم أو التعليق عليهم دون موافقتهم مسبقاً.



### الدايمرك

أنشأ الصليب الأحمر الدايمركي خطأ ساخناً لتوفير الدعم النفسي للمتطوعين الذين مروا بتجارب صادمة.

### ألمانيا

في ألمانيا، تتوفر فرق متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي للمتطوعين والعاملين والمعالين الناجين، وسائر المتضررين في أعقاب الطوارئ. ويوجد في الكثير من فروع الصليب الأحمر الألماني مندوبون للرعاية النفسية والاجتماعية لمواجهة تداعيات الطوارئ.

مع زيادة التواصل الاجتماعي واستخدام شبكة المعلومات، يجدر توفير بعض التوجيهات التفصيلية بالنسبة لسلامة استخدام هذه المواقع وطريقة التواصل. فمثلاً، ينبغي توخي الحرص على سرية المعلومات فيحظر نشرها على المنابر المذكورة أو تحميل صور المستفيدين، الخ.

وينبغي مراعاة المسائل المذكورة أعلاه كذلك سائر المعايير المطلوبة لنشاط محدد.

## ٢- سلامة البيئة



يترتب على الحقوق والحريات الأساسية الحق في إنشاء بيئة سالمة. وترد معايير سلامة البيئة غالباً في النصوص الدستورية تفصيلاً. وفي بعض الأنظمة القانونية مثلاً، ينبغي للمنظمات أن تزود متطوعيها بالمعدات اللازمة و بمرافق آمنة لتنظيم نشاطهم. ويتفق هذا المعيار مع المفهوم القانوني العام بوجود توخي الحذر بقدر معقول. (انظر في هذا الصدد الفصل الرابع).

وبموجب سياسة التطوع، ينبغي للجمعيات الوطنية أن توفر المعدات اللازمة للمهمة أو الدور الذي يوكل إلى المتطوعين تنفيذه. وينبغي إخضاع المتطوعين لنفس معايير السلامة بشأن الموظفين.

## ٣- التدريب

يعتبر تدريب المتطوعين خطوة هامة في سبيل الحد من المخاطر الممكنة وفي نشر المعلومات الأساسية بشأن مبادئ وإجراءات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبعض القوانين الوطنية تقضي بأن تكون الأحداث التوجيهية والتدريبية إجبارية.

طبقا لسياسة التطوع، يطلب من الجمعيات الوطنية «أن توفر تدريبا مناسباً يمكن المتطوع من تلبية مسؤولياته إزاء الحركة، والمهمة ذاتها أو الدور الذي تم استقطابه من أجله، وأي استجابة لحالة طوارئ يطلب منه أدائها.»



### بوليفيا

تؤكد قواعد الصليب الأحمر البوليفي أن النشاط لا ينبغي أن يكون مرهقا بل أن يحصل المتطوعون على معلومات كافية عن النشاط المكلفون بإنجازه. كذلك ينبغي أن يحصلوا على المعدات والأدوات والملابس المناسبة للمهام والوظائف المكلفين بها والتي قبلوها.

### المجر

طبقا للقانون المجري، على المتطوع أن يرفض تنفيذ تعليمات إذا كانت تشكل تهديدا لحياة شخص آخر أو صحته أو سلامته البدنية. لا يطلب من المتطوع تنفيذ تعليمات إذا كانت تشكل تهديدا لحياته أو صحته أو سلامته البدنية.

### بلجيكا

في بلجيكا، المتطوع الذي يتوقف عن العمل بسبب المرض عليه أن يطلع الطبيب عن تطوعه لسلامته الخاصة. وهذا الإجراء يحد من مسؤولية الجمعية الوطنية في حالة وقوع حادث بشرط أن تكون مخاطر النشاط قد أستوعبها المتطوع جيدا وأنه قد تم تذكيره بضرورة الإبلاغ.

يضمن التدريب أن المتطوعين قد تعرفوا على المنظمة باعتبارها أحد مكونات الحركة بما في ذلك احترام المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وقواعد استخدام الشارات، حتى يتمكنون من تمثيلها تمثيلا جيدا وأداء الخدمة على المستوى المطلوب. وينبغي أن يضمن التدريب أن المتطوعين قادرين على تعزيز نشر المبادئ الأساسية للحركة عملا بسياسة التطوع. ومن الأهمية أن يتلقى المتطوعون تدريبا مستمرا من أجل تقدير قدرتهم وإحاطة الجمعيات الوطنية بشأن قدرتهم على إنجاز أنشطة بذاتها.

## ٤- الإشراف

ينبغي أن تتوفر للجمعيات الوطنية آليات للإشراف على المتطوعين ترتبط بأنواع الأنشطة والمتطوعين المشمولين. وقد تتباين من آليات غير رسمية منها أصدقاء من الأنداد أو تقديرات، أو إشراف رسمي من جانب متطوعين آخرين أو من جانب أعضاء من العاملين. فينبغي تدقيق الإشراف على صغار المتطوعين وعلى الأنشطة التي تنطوي على مخاطر كبيرة.

قد تتضمن المتطلبات القانونية توفير معلومات عن المنظمة بشكل عام، وعدم الاكتفاء بمعلومات عن النشاط الذي سيمارسه المتطوع.

### بلجيكا

في بلجيكا ينبغي للمنظمات أن تشرح مواقفها وأهدافها وجهة التأمين المتعاقد معها من أجل متطوعيها، وإذا كانت جهات التأمين تدفع مبلغا إجماليا، فيتم توضيح كيفية ذلك، فضلا عن الحرص على اعتبارات السرية بالنسبة لبعض الأنشطة.

### بوليفيا

ينبغي إطلاع المتطوعين في الصليب الأحمر البوليفي بمبادئ الصليب الأحمر، واتفاقيات جنيف، وأهداف المنظمة وهيكلها وأسلوب عملها ونظامها الأساسي وإجراءاتها العامة، فضلا عن البرامج والمشروعات لمختلف وحدات الجمعية الوطنية.

### ألمانيا

بالإضافة إلى تدريب المتطوعين على إنجاز مهامهم، شرع الصليب الأحمر الألماني في التدريب «على قضايا التنوع والقضايا المشتركة بين الثقافات» بهدف توعية المتطوعين والعاملين وتمكينهم من اكتساب فهما أعمق بالثقافات الأخرى دون تحيز.

### أسبانيا

ينص القانون في أسبانيا على تدريب المتطوعين والإشراف عليهم وعلى إنشاء أنظمة لتوجيههم في أداء أنشطتهم.



## ٥- التأمين على المتطوعين

قد يعمل المتطوعون في ظروف تعرضهم للاستضعاف. وقد يتعرضون سنويا لإصابات أو للموت خلال أداء مهامهم. وبالتالي تطالب المنظمات بتحرير وثائق تأمين تغطي الإصابات والوفاة وعملية التطوع ذاتها.

كذلك على المنظمات أن تضمن أن الأفراد القائمين بأنشطة محددة لديهم وثيقة تأمين خاصة بهم فعلى سبيل المثال، أن المهنيين المتطوعين يضطرون في أحيان كثيرة إلى أن تكون لديهم تغطية تأمينية كافية بموجب اللوائح الخاصة بهم. وقائدو السيارات المتطوعون الذين يستخدمون سياراتهم الخاصة في النشاط، قد يطلب منهم إفادة شركة التأمين بذلك.

وطبقا لبعض الأنظمة القانونية، يجب أن تشترك الجمعيات الوطنية في تأمين يضمن سلامة المتطوعين. وغالبا ما ترد شروط التأمين في القوانين الخاصة ضد تبعة صاحب العمل وقد ينطبق ذلك على أي من المتطوعين. ومن المهم أن تتحقق الجمعيات الوطنية مما إذا كانت ثمة عوائق أو أقساط أعلى تستحق بالنسبة للمتطوعين من كبار السن أو إذا كانت هناك قيود على نوع التأمين على أساس سن المتطوع.

تطالب سياسة التطوع أن تقدم الجمعيات الوطنية حماية تأمينية كافية للمتطوعين.

### موزامبيق

في موزامبيق، الأعمال التي تجري على أساس التطوع تنطوي غالبا على تهديد للحياة، أو للسلامة البدنية أو يعرض المتطوع لخطورة ما، وبالتالي يجب على المنظمة أن تبادر بشراء وثيقة تأمين تغطي جميع الأخطار التي يتعرض لها المتطوع.

### نيكاراغوا

في نيكاراغوا، يجب أن تضمن المنظمات الخدمات الطبية في حالات الحوادث، أو العجز أو الموت إضافة إلى مصروفات الوفاة والأمراض الناجمة مباشرة عن النشاط التطوعي.

الاتحاد الدولي لديه شبكة تأمينية عالمية ضد الحوادث لصالح الجمعيات الوطنية التي ليس لديها تأمين بعد. وهناك ٢٠,٥٠١ متطوعا من ٥٠ جمعية وطنية مؤمن عليهم من خلال شبكة الاتحاد الدولي، ونحو ٥٠٠,٠٠٠ متطوع مؤمن عليهم من خلال ٣٨ شبكة تأمينية تابعة لجمعيات وطنية ونحو ٤ في المائة من المتطوعين في الجمعيات الوطنية مؤمن عليهم. ولمزيد من التفاصيل بشأن شبكة التأمين ضد الحوادث التابعة للاتحاد الدولي اتصل بالعنوان التالي: [volunteering@ifrc.org](mailto:volunteering@ifrc.org)



### بولندا

في بولندا، من حق المتطوع الحصول على تعويض في حالة التعرض لحادث أثناء أداء الخدمة. وتدفع المنظمة تأميناً عن الإصابات التي تلحق بالمتطوع أثناء خدمة لا تتجاوز مدتها ٣٠ يوماً. وفي حال أن يكون الاتفاق المحرر بين المنظمة والمتطوع يقضي بأن يوفد المتطوع لأداء الخدمة في دولة أخرى تشهد صراعا مسلحا أو كارثة طبيعية أو نكبة طبيعية، على المستفيد أن يستصدر وثيقة تأمين ضد الإصابات ويحيل التأمين الصحي للمتطوع إلى خارج البلد.

### هندوراس

شهر نيسان/إبريل ٢٠١١، تعرضت سيارة إسعاف تابعة للصليب الأحمر في هندوراس لكمين وأصيب المتطوع الذي يقود السيارة بعدة طلقات في الرأس، خضع لجراحة على إثرها. وقامت الجمعية الوطنية في هندوراس بدفع تكاليف الجراحة والعلاج خلال فترة النقاهة. وقد تعافى المتطوع وصار في كامل صحته وهو مستمر في العمل في دعم الخدمات التطوعية للجمعية.

## خطوات عملية!

- ✓ قيم معايير الصحة والسلامة التي يطلبها القانون الوطني.
- ✓ قم بعملية تعريف حديثي العهد بالحركة الدولية وانقل لهم بوضوح ما هو المطلوب من المتطوعين.
- ✓ احرص على أن يحصل كل متطوع على تدريب، ووفر فرصاً للتدريب المستمر.
- ✓ قيم مستوى الإشراف اللازم على أساس مستوى تعقيد المهمة وخطورتها وتأكد من أن المشرفين يسهل على المتطوعين الوصول إليهم.
- ✓ اجر عمليات تقدير منتظمة للمخاطر وراجع مستويات الأداء بانتظام.
- ✓ تأكد من شراء وثيقة تأمين مناسبة تغطي نطاق السن للمتطوعين وأنشطتهم.

## الفصل الرابع: إدارة أداء المتطوعين

تسلط الفصول السابقة الضوء على الخطوات والأفعال التي يتعين اتخاذها من أجل إشراك المتطوعين في أنشطة الجمعية الوطنية. وإن كان من المتوقع أن تحد هذه الخطوات بشكل ملموس أي تقصير من قبل المتطوع في أداء عمله على المستوى المطلوب، أو القيام بتصرفات خاطئة تترتب عليها مسؤولية على المنظمة، فهي من مصادر القلق التي لا بد من الكشف عن أسبابها وتخفيف وقعها حال التثبت منها.

ومن الواضح أنه ينبغي التمييز بين قصور أداء المتطوع وقيامه بفعل مؤثم أو فعل ينتهك القانون. ومن المألوف أن يؤدي التقصير في أداء الواجب المقترن بقصور في التحقق والإصلاح إلى تجاوزات أفدح والتي قد تعامل بمقتضى الكثير من دوائر الاختصاص على أنها تقع تحت طائلة قانون المسؤولية التقصيرية.

### ما هو الإهمال؟

ينطبق قانون التقصير في المسؤولية والإهمال على الفعل وإغفال الفعل بموجب المعايير التالية:

- الالتزام بالتصرف على نحو محدد إزاء الغير؛
- سلوك دون المستوى المتوقع من شخص راشد في ظروف مشابهة؛
- تصرفات غير سليمة أدت إلى ضرر أو إصابة؛
- وجود علاقة سببية بين الفعل المتصف بالإهمال والإصابة أو الضرر؛
- الإصابة أو الضرر نتائج بديهية متوقعة.

تتمثل العواقب المترتبة على الفئات الثلاث العريضة في: القصور في الأداء، الإهمال أو ارتكاب إثم/ مخالفة القانون من قبل المتطوع، وقد تجر عواقب وخيمة على الجمعية الوطنية، وتتسبب في تبعات يتعين التخفيف من وقعها. وقد تنشأ هذه العواقب بسبب دعاوى يرفعها الغير الذين أضرروا أو لحقت بهم إصابة بسبب الفعل الذي ارتكبه المتطوع والذي قد تحمل الجمعية الوطنية بمسؤوليته. كذلك قد ترجع المسؤولية على المتطوع شخصياً.

وسوف يضع هذا الفصل الإطار لتخفيف المخاطر وتحمل المسؤولية القانونية في حالة وقوعها.

## ١ - القواعد المعيارية للأداء والمسؤولية القانونية

من أهم المسائل التي ينبغي التحقق منها أن المتطوعين قد أحيطوا علما بالتعليمات والمعايير المتوقعة منهم بوضوح. وقد تناولنا هذه المسألة في الفصل الثالث.

ولكن على الرغم من وجود معيار عام لممارسة النشاط بعناية، هناك بعض الأنشطة التي تتطلب قدرا محددًا / أو أكبر من العناية. وقد يشار إليها في التشريعات أو مبادئ قانون التقصير في المسؤولية الذي تطبق في دوائر اختصاص محددة.

يختلف مستوى العناية بحسب النشاط والظروف. فيرتفع مستواها إذا كان المتطوع يشرف على أطفال أو يرصد أنشطة تنطوي على خطورة على سبيل المثال، وبالتالي يحتاج في أدائها إلى مهارات أفراد وقدراتهم. والمتطوعون ذوو المهارات الخاصة أو المدربين مثل الأطباء أو الممرضين يكلفون بممارسات تقتضي مستوى من العناية تتجاوز تلك التي يكلف بها متطوعون غير المهرة.



فإن كان الأداء لا يرقى إلى المستويات المطلوبة، قد تحمل المنظمة بمسؤولية الإهمال أو الإثم الذي ارتكبه المتطوع. وقد يختلف الوضع بحسب الاختصاص، فمن المعتاد أن ترجع المسؤولية على المنظمة كون المتطوع يعمل تحت سيطرتها ورقابتها / أو أنه يعمل في نطاق مسؤوليتها عندما وقع الفعل.

ومن الناحية العملية، يعتبر المتطوعين يمارسون نشاطا في نطاق اختصاصهم إذا كانوا يشاركون في نشاط معتمد من المنظمة أو موجه منها. وتقع أفعال المتطوع تحت مسؤولية المنظمة حتى وإن كان المتطوع لم ينجز التعليمات بشكل سليم.

والكثير من دوائر الاختصاص تعتبر الجمعية الوطنية مسؤولة عن الأعمال التي يقوم بها المتطوع دون أن يكون مكلفا بها في حال أن يبدو أن لديه السلطة لأدائها في حين لا يعلم الطرف الآخر أن المتطوع لا سلطة له فيما يفعل.

و يرتبط تقدير الأفعال بالنسبة للفئات الثلاث (عدم الأداء/ الإهمال / ارتكاب إثم) بنوع النشاط ونتائج عمل المتطوعين أو امتناعهم عن العمل.

## ٢- السياسات والإجراءات لمواجهة عدم الأداء / الإهمال / ارتكاب إثم من جانب المتطوع

في حين قد ترجع المسؤولية على الجمعيات الوطنية لأسباب متنوعة، فقد تستدعي هذه المسؤولية في حالة أن يأتي رد فعل الجمعية الوطنية في مواجهة المتطوع غير ملائم.

وتستطيع الجمعيات الوطنية أن تستعين في مواجهة عدم الأداء / الإهمال / أو غير ذلك من ضروب الإثم ببعض الأدوات تبعا للظروف والقانون الساري في هذه الأحوال.

ينبغي أن يكون للجمعيات الوطنية سياسات وإجراءات لمواجهة انتهاك معايير السلوك أو ارتكاب الإثم (تدمج في مدونة للسلوك طبقا للمناقشات التي وردت في الفصل السابق أو التي أدلى بها للمتطوعين بشكل منفصل).

ومثل هذه السياسات والإجراءات يجوز أن تفرضها التشريعات الوطنية. ومن الجدير التيقن من أن جميع الإجراءات التي تسري على الموظفين تسري أيضا على المتطوعين، أو إذا كانت هناك ثمة مشاغل إضافية / مختلفة يجدر وضعها في الاعتبار عند إقرار تلك الإجراءات.

أولا يجب أن تتوفر آلية للإفادة بشأن أداء المتطوعين. وإذا توفرت مثل هذه الآلية وكانت هناك دواعي مشروعة للشكوى، فلا بد للجمعية الوطنية أن تتخذ إجراء في هذا الصدد.

وفي حالة تقديم شكوى ضد أحد المتطوعين، فقد تكون هناك خطوات تتخذ تتماشى مع النظام القانوني الوطني. وهناك عادة خطوات تتخذ عند رفع دعاوى ضد المتطوع:

١- التحقيق في الدعاوى أي تقصي الحقائق للتيقن من أساس الشكوى؛

٢- وضوح السلطة المسؤولة - الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في القضية؛

٣- الاحتكام إلى القانون؛

٤- العقوبات؛

٥- واجب الإبلاغ

وتتمثل الخطوة الأولى في ضمان وضوح العملية والمعلومات، في التحقق من مصادر المعلومات. وأحيانا تحتوي مدونة السلوك على تفاصيل بشأن الإجراءات التأديبية وخطوات العملية والعواقب والضمانات الممكنة.

### ألمانيا

لدى الصليب الأحمر الألماني توجيهات بشأن الشناء والشكاوى والإجراءات التأديبية.

### جنوب إفريقيا

يبادر الصليب الأحمر في جنوب إفريقيا عند تلقي دعوى بارتكاب فعل مؤثم، قياسا بمدونة السلوك، بإجراء تقدير أولي للدعوى. وقد يشمل ذلك التحدث مع أشخاص معينين لتقدير ما إذا كان الادعاء له مصداقية.



### الولايات المتحدة

يعين أمين المظالم في الصليب الأحمر الأمريكي باعتباره الجهة المحايدة لتسوية النزاعات. وتسعى إليه الجهات المعنية الداخلية (الموظفون والمتطوعون) وكذلك الجهات المعنية الخارجية (عملاء الصليب الأحمر والمتبرعون والموردون والبائعون والجمهور العام).

وخلاف أمين المظالم، يقوم مكتب المستشار العام ومكتب التحقيقات والامتثال والسلوك بتحقيقات رسمية في دعاوى الغش والتبذير وسوء الاستخدام وانتهاكات سياسة الصليب الأحمر، وممارسة سلوك غير قانوني وغير أخلاقي، أو غير ذلك من السلوك غير السليم إزاء الصليب الأحمر. وعادة ما تنشأ الدعاوى من شكاوى يشير أصحابها إلى وقوع تجاوزات من جانب عاملين أو متطوعين في الصليب الأحمر تستدعي استعراضها أو إجراء تحقيق رسمي فيها للتحقق من وقوع أية أفعال مؤثمة.

ومن المهم أن نوضح من البداية أنه إن وجدت سياسات وإجراءات مشتركة للمتطوعين والعاملين، يراعي عدم طمس الحدود بين الفئتين. يرجى النظر في الآثار المترتبة على السياسات والإجراءات المشتركة أو المنفصلة.

## التحري / وتقدير الوقائع

من المهم المبادرة بالتحري عن أي دعوى بارتكاب فعل مؤثم بشفافية ووضوح. ومن الأهمية البالغة أن نسلط الضوء على ضرورة قيام الجمعية الوطنية بالتحقيق إذا كان للدعوى أساس من الصحة وإلا قد تلقى المسؤولية على المنظمة.

## وضوح الجهة المسؤولة

ومن العوامل الأخرى أن يتوفر وضوح بشأن الجهة المسؤولة عن العملية التأديبية، وهي مسألة تتماشى مع الشفافية وينبغي أن تكون بعيدة عن تضارب المصالح.

## الإجراءات حسب الأصول

قد يكون الاحتكام إلى القانون وجوباً بمقتضى القانون الوطني واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية (منها الاتفاقية الأوروبية (مثلاً الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان، اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حقوق الإنسان). فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون للمتطوع الفرصة في التعليق / طرح رأيه خلال التحقيق في الدعاوى، والحصول على مساعدة خارجية، الخ.

## العقوبات

بعد الانتهاء من التحقيقات والتثبت من ارتكاب خطأ أو إثم، هناك طائفة من العقوبات المطروحة. منها توجيه إنذار (كتابي أو شفوي) توقيف المتطوع عن التعامل مع الجمعية الوطنية، إلغاء الاتفاق مع المتطوع أو إلغاء ترتيبات التطوع، إدراجه في القائمة السوداء أو غير ذلك من التدابير.

قد يكون «الإدراج في القائمة السوداء» أحد طرق التعبير عن عدم ملاءمة المتطوع (بسبب ارتكاب إثم أو إهمال) ويستبعد من العودة إلى الجمعية الوطنية. وقد يتخذ هذا القرار من خلال قائمة أو سجل سريين. وينصح بتوخي الحذر عند تنفيذ هذا الخيار لأنه قد ينطوي على افتراء/ تشويه سمعة، أو انتهاك لقوانين حماية الخصوصية، أو حماية البيانات، الخ.

## واجب الإبلاغ

على الرغم من الالتزام العام بسرية المعلومات في بعض الظروف، فقد يسود على التزام السرية واجب الإبلاغ عن أفعال أو سلوك له أهميته.

على الجمعية الوطنية أن تحدد بوضوح أنواع الدعاوى والأنشطة التي قد تقتضي من المتطوع أن يبلغ عنها المشرف /المشرفة، و/أو السلطات العامة (ومن هنا الشرطة) بمقتضى القانون الوطني. وقد ينطبق ذلك على حالات بعينها مثل دعاوى الإيذاء الجسدي، حيث أن الامتناع عن الإبلاغ عنها قد تترتب عليه عقوبات منها الغرامة أو الحبس. ومن الجدير أن نضع في الحسبان قاعدة مفادها أن أي نشاط يعتبر إجرامياً (سرقة، غش، الخ.) يجب الإبلاغ عنه للسلطات المعنية لممارسة دورها في التحقيق والمحاكمة.



Tan Quang Huan/Vietnam Red Cross

### كولومبيا

عام ١٩٩٣، طلبت المحكمة الدستورية في كولومبيا من الجمعية الوطنية أن تعيد متطوع إلى سابق وضعه لقصور في الاحتكام إلى القانون.

### بوليفيا

في الصليب الأحمر البوليفي، يعتبر الإنذار الشفهي، الإنذار الكتابي، أو الفصل عقوبات متدرجة بحسب جسامته سوء التصرف المهني. ويؤدي إنذاران شفهيان إلى صدور إنذار كتابي أما الإنذار الكتابي الثالث فينطوي على فصل.

### جنوب إفريقيا

في الصليب الأحمر في جنوب إفريقيا، يجوز إنهاء عقد المتطوع إضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية أخرى ضده في حالة ارتكابه إثماً جسيماً.

### كندا

تفرض مدونة السلوك للصليب الأحمر الكندي على المتطوعين أن يبلغوا فوراً عن أي معلومات /ملاحظات لطفل /غلام تعرض للتهريب أو المضايقة أو الإيذاء البدني للمشرف المباشر أو للمسؤول عن حماية الطفل في الحي / المنطقة.

### فرنسا

في فرنسا، قد يلقي المتطوعون بالمسؤولية عما لحقهم من أضرار مادية أو جسدية أو نفسية خلال أداء مهمتهم. ولا يطلب من المتطوع أن يثبت أن المنظمة قد ارتكبت أي خطأ ولكن مجرد بيان العلاقة السببية بين المهمة والضرر الواقع.

### مقدونيا

طبقاً للقانون المقدوني، يجب أن تقدم المنظمة تعويضاً عن الأضرار التي يتعرض لها المتطوعون خلال خدمات التطوع أو ذات الصلة بها، وإلا تخضع لغرامة في حالة أن تعجز عن تنفيذ هذا الالتزام. ويخضع المتطوعون لنفس الالتزامات إزاء الغير.

### الفلبين

لدى الفلبين قائمة بالأفعال المحظورة ذات الصلة بالكوارث والطوارئ. وينص القانون على أن أي شخص أو مجموعة من الأشخاص أو مؤسسة ترتكب فعلاً محظوراً يعتبر مسؤولاً وبالتالي يخضع لعقوبات. ومنها بعض الأفعال المجرمة المدرجة ضمن إساءة استخدام سلع الإغاثة (شراء أو بيع سلع للإغاثة موجهة للمساعدة الإنسانية)؛ إهمال الواجبات بما يؤدي إلى خسائر، موت، إلحاق خسائر فادحة بالمرافق، إساءة استخدام الموارد، السعي للحصول على معلومات بطرق غير شرعية من قبل أفراد أو منظمات تمثل كيانات أخرى في المجال الإنساني؛ استخدام معلومات مزيفة عن عمد في تأييد طلبات للحصول على تمويل، سلع إغاثة، معدات أو غيرها من سلع المعونة لمشروعات توفر مساعدات لطوارئ أو لمشروعات توفر سبل المعيشة. ويستخلص من لغة القانون أنه يجوز أن يحمل متطوعون أو منظمات يمثل هذه التجاوزات وتتراوح عقوبتها من الغرامة و/أو السجن من ٦ - ١٢ سنة.



وضوح الإجراءات الداخلية لها أهمية بالغة في منع و/أو التخفيف من وقع الأفعال المؤتممة، والادعاءات بوقوعها وحماية المستفيدين والمجتمعات المحلية منها. والاحتكام للقانون يقتضي اتخاذ جميع الخطوات وفرض عقوبات تتلاءم وجسامته الإثم المرتكب.

## ٣- مسؤولية الجمعيات الوطنية

وعلى الرغم من بذل الجمعيات الوطنية أفضل الجهود لامتثال لواجبها في رعاية المتطوعين والغير هناك حالات ترفع عليها دعاوى أو تلقى عليها بالتبعات. وترتهن الدعوى والتعويض على الاختصاص الدستوري وقانون التقصير في المسؤولية في معظم مجالات الاختصاص.

كذلك في بعض الحالات يتسبب المتطوعون في إيذاء الناس أو الأضرار بالممتلكات، ولا سيما بسبب قصور في التدريب أو المعدات أو الإدارة، يترتب عليها وقوع المسؤولية أو التبعة على الجمعية الوطنية.

وعلى الجمعيات الوطنية في مثل هذه الأحوال أن تواجه التزامها القانوني بدفع تعويض أو إيجاد وسيلة لرد الشيء إلى مالكه تبعاً للأفعال التي تقع مسؤوليتها على الجمعية الوطنية. وسعيًا لتخفيف تأثير هذه المطالبات، ربما تقوم الجمعيات الوطنية بإنشاء صندوق داخلي بغرض مواجهة التزاماتها فضلاً عن النظر في تأمين التزاماتها (يتضمن أعضاء المجلس أو المديرين، في حالة أن يمتد إليهم الالتزام تبعاً للنظام القانوني السائد).

ينبغي أن تسعى الجمعية الوطنية في العادة إلى تخفيض التزاماتها المستحقة على أفعال المتطوعين إلى أدنى حد على النحو التالي:

- الحصول على تأمين لصالح الغير أو تأمين ضد المسؤولية المدنية تجاه الغير؛
- تأمين ضد المسؤولية تجاه الموظفين (أن يمتد إلى المتطوعين إن أمكن)؛
- تأمين ضد المسؤولية المهنية (مثلا في حالات إساءة مشورة غير سليمة أو تنم عن إهمال)؛
- تأمين لصالح أعضاء المجلس (إذا كان ينطبق)؛
- تأمين لصالح السائقين المتطوعين (إذا كان ينطبق).

تذكر أنه كلما تنطبق أي من هذه البوالص على المتطوعين، يجب أن ينص على ذلك صراحة في البوليصة.

## ٤- الحصانة

يجوز أن يحصل المتطوعون والجمعيات الوطنية على حصانات بالنسبة لما يظلمون به من أنشطة. وهذه في معظم الأحيان تتعلق بالاستجابة للطوارئ وغيرها من حالات التطوع تحديدا.

وتطبق «قوانين السامري الصالح» في الكثير من دوائر الاختصاص وهي تحمي المهنيين العاملين في الرعاية الصحية أو الأفراد الذين يقدمون المعونة في موقع الحادث أو في حالات الطوارئ ضد المسؤولية المدنية في حالات التسبب في إصابة خلال تقديم الخدمة.



ومن أشكال الحصانة التي يجوز تطبيقها، رهنا بالاختصاص القضائي، طلب المتطوعين للشهادة في قضايا منظورة أمام المحاكم أو جهات التحقيق.

## هونغ كونج

في هونغ كونج، يقضي قانون الوقاية من المرض ومكافحته، بتوفير الحصانة المدنية من المسؤولية الشخصية للموظفين في مجال الصحة وغيرهم من المسؤولين عن المواجهة الذين يعملون بإخلاص خلال حالة طوارئ.

## الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، يمدد قانون المتطوعين من ممارسي الخدمات الصحية التابعين للجيش الحماية من المسؤولية المدنية للمتطوعين في الرعاية الصحية المسجلين وغيرهم بما يماثل الحصانة الممنوحة لموظفي الدولة.

## مقدونيا

يطرح القانون المقدوني قائمة بواجبات المتطوعين ومنها إفادة المنظمة بالعواقب المحتملة الضارة التي يحيط بها والتي قد تضر بالمنظمة أو المتطوع ذاته أو بالغير. ويفيد القانون أنه إن كان المتطوع قد سبق له إحاطة المنظمة بمثل هذه العواقب الضارة، فهو يعفى من مسؤوليته عن الأضرار الناتجة.

## غامبيا

طبقا للقانون في غامبيا، أن المتطوع الذي يساعد في حالة طوارئ أو في كارثة ويمارس واجباته بكل إخلاص لا يكون مسؤولا شخصيا عن أي أضرار تصيب أشخاصا أو فقدان ممتلكات، نتيجة لتلك الواجبات.

## باكستان

في باكستان، المتطوع الذي يأتي عملا أو يغفل عملا بنية خالصة بغرض ممارسة اختصاص يتعلق بالطوارئ لا يكون مسؤولا شخصيا عن أي «إجراء، قانوني، أو مسؤولية، أو دعوى أو طلب في إطار القانون» ومثل هذه الإجراءات أو المطالبات «يتولى جهاز الطوارئ البنجابي حمايتها والتعويض فيها..»

## خطوات عملية!

- ✓ نبه المتطوعين إذا كان أداءهم دون المستوى المطلوب أو كانوا يعرضون أنفسهم أو الغير للخطر.
- ✓ أنشئ إجراءات تأديبية ملائمة طبقا للشروط القانونية.
- ✓ تأكد من وضوح الإجراءات والعقوبات.
- ✓ أنشئ آليات للتخفيف من مخاطر المسؤولية المالية بوضع سياسات أو إنشاء صندوق للتأمين
- ✓ أحط علما بالأنشطة أو المواقف التي يجوز فيها أن يكون للجمعيات الوطنية أو المتطوعين حصانة.



## الملحق الأول

### قائمة للمراجعة بشأن الامتثال

تطرح قائمة المراجعة التالية الخطوط العريضة لتقييم الأنظمة والإجراءات التي تتبعونها قياسا ببعض المعايير التي هي أكثر أهمية ومتكررة في القانون الوطني.

إذا كنتم لا تعرفون كيف تجيبون على أحد الأسئلة، فقد يشير ذلك إلى عدم امتثالكم لالتزاماتكم القانونية. وبالتالي نحثكم على التحقق من قانونكم الوطني في هذا الصدد واتخاذ التدابير الملائمة.

إذا كنتم تحيطون بالشروط القانونية بالنسبة لإحدى القضايا، قيم مستوى امتثالكم. والتقدير الذاتي سيساعدك على إبراز الفجوات الممكنة وتفاعل على أساسها بما يؤدي إلى امتثال أفضل.

الامتثال			المعرفة		القضايا
كامل	متوسط	عدم امتثال	لا	نعم	
					<p><b>تعريف التطوع والمتطوعين بموجب القانون الوطني</b></p> <p>← هل بعض الأنشطة محظورة أو تخضع لقيود؟ (جمع تبرعات، طوارئ)</p> <p>← هل يجب الحصول على تصريح قبل إجراء النشاط؟</p> <p>← هل البعض مستبعد من العملية؟ (بصفة قانونية، قيود السن، الجنسية، إذن إقامة)</p> <p>← هل هناك شرط بتخصيص قدر معين من الوقت؟ (عدد ساعات أقصى / أدنى)</p> <p>← هل هناك قيود على المستفيدين من النشاط التطوعي؟ (جميع المستضعفين/بعضهم)</p> <p>← هل تعاريف المتطوع لدى الجمعيات الوطنية تتسق مع القانون الوطني؟</p>
					<p><b>الفرق بين المتطوعين والعاملين</b></p> <p>← كيف يمكن إصباغ الصفة الرسمية على التزام المتطوع حتى لا تعقد عقد عمل؟ (لا يوجد، استمارة، مضمون)</p> <p>← هل هناك حدود على المدة الملتزم بها؟ (حد أقصى / أدنى)</p> <p>← هل المهام والواجبات تختلف مما يكلف به الموظف؟ (عمالة رخيصة/أعباء أكبر)</p> <p>← هل هناك قيود بالنسبة للمكافآت؟ (نقدية، عينية)</p> <p>← ما هي الإجراءات المتخذة في حالة الإخلال بالمسؤولية؟ (الاحتكام للقانون، عقوبات)</p> <p>← هل ثمة اعتبارات خاصة للعاملين الذين يتطوعون؟ (حدود على الوقت، المعايير، المواقع)</p>
					<p><b>الدعم المالي</b></p> <p>← هل ثمة شروط بالنسبة لاسترداد نفقات المتطوع؟ (جميعها/بعضها، إثباتها)</p> <p>← هل ثمة قيود بالنسبة لنفقات المتطوع و/أو استردادها؟ (حد أدنى/حد أقصى)</p>

الامتحان			المعرفة		القضايا
كامل	متوسط	عدم امتثال	لا	نعم	
					<p><b>عدم التمييز</b></p> <p>← هل معايير الاختيار لديك تتماشى مع نصوص عدم التمييز؟ (السن، نوع الجنس، الصحة، التوجه الجنسي، المعتقد السياسي)</p> <p>← هل ينبغي تجنب بعض الأسئلة خلال المقابلة؟ (أسئلة تمييزية، أسئلة تنشئ التباساً مع العمل)</p>
					<p><b>الفرز</b></p> <p>← هل ثمة شروط إجبارية للفرز؟ (أنشطة مع أطفال، أنشطة بالغة الخطورة، المؤهلات)</p>
					<p><b>التسجيل</b></p> <p>← هل عليك أن تجمع معلومات عن المتطوعين؟ (بغرض تفسير الأعمال، ضمان الإشراف الملائم)</p> <p>← هل تطبق شروط السرية على المتطوعين؟ (واجب الإبلاغ، حماية المعلومات)</p>
					<p><b>سلامة البيئة</b></p> <p>← هل ثمة شروط محددة تخص الصحة أو السلامة؟ (القدرة البدنية، عبء العمل، المعدات، التطعيم)</p> <p>← هل التدريب إجبارياً؟ (عدم خبرة الشخص، خطورة النشاط، العمل خارج الموقع)</p> <p>← ما هو مستوى الإشراف المطلوب؟ (النطاق المطلوب بحسب نوع النشاط / خبرة المتطوع)</p>
					<p><b>التأمين</b></p> <p>← هل ثمة إلزام بالتأمين على جميع المتطوعين؟ (حدود السن، مستوى المشاركة)</p> <p>← هل ثمة إلزام بعمل وثيقة تأمين تشمل جميع أنشطتك؟ (خارج الموقع، حالات طوارئ)</p> <p>← هل عليك التزام بالتأمين على الغير؟</p> <p>← هل التأمين الإضافي على المهنيين ضرورياً؟ (الأطباء، السائقين)</p> <p>← هل هناك شروط إضافية للتأمين في الأنشطة بالغة الخطورة؟</p>
					<p><b>المسؤوليات</b></p> <p>← ما هو الحد الأدنى لواجب الرعاية المطلوبة في كل نشاط؟ (ممارسة أنشطة مع أطفال، المخاطر البالغة، المهارات الخاصة)</p> <p>← كيف ينبغي لك أن تتصرف في حالة الإخلال بالواجب؟ (سلطة القرار، الاحتكام للقانون)</p> <p>← هل التدابير التأديبية يفرضها القانون؟ (إنذارات، توقيف النشاط مع الجمعية الوطنية، احتكام للقانون، إدراج في القائمة السوداء)</p> <p>← هل أنت مسؤول عن التحقيق في الأفعال المؤتممة؟ (في البداية، الشفافية)</p> <p>← هل تقع عليك مسؤولية الإبلاغ؟ (عن الأفعال الإجرامية، الشهادة)</p> <p>← هل ثمة التزام بالتعويض؟ (صندوق، تعويض الأضرار، الإعلان)</p>
					<p><b>الحصانات</b></p> <p>← هل توجد معايير استثنائية للاستفادة من الحصانة؟ (حالة طوارئ، قانون السامري الصالح)</p>

## الملحق الثاني

# العناصر التي يتعين النظر فيها من أجل وضع مدونة للسلوك

مدونة السلوك أداة وقائية توضح حقوق وواجبات المتطوعين والجمعيات الوطنية. ينبغي لأي مدونة للسلوك أن توضع بالاشتراك مع المتطوعين في الجمعية الوطنية وأن يعرف بها كافة المتطوعين الجدد في الجمعية الوطنية، وأن تخضع للاستعراض المنتظم بمشاركة المتطوعين.

ينبغي أن يطلب من المتطوعين التوقيع على مدونة السلوك، بيد أن هذا قد يستدعي قدرا من البحث قبل تنفيذه لاحتمال أن تترتب عليه آثار قانونية.

وفيما بعد العناصر الرئيسية التي يجوز إدراجها في مدونة لسلوك المتطوعين.

### معايير السلوك

يتحمل المتطوعون فرديا وجماعيا مسؤولية التمسك بأسمى المعايير الأخلاقية والسلوك المهني ونشرها الواردة أدناه:

- احترام المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وانشرها؛
- احترام شعارات الحركة وانشر احترامها؛
- التزم بالقوانين والقواعد الوطنية بكل صرامة؛
- نفذ المهام المسندة إليك على المستوى المطلوب؛
- تصرف بأسلوب يساعد على صون سمعة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتعزيزها.

### السلوك العام

- احترام سرية المعلومات الشخصية وتلك التي تحصل عليها بفضل وضعك، حسبما يلزم سواء خلال أداء مهمتك أو بعدها؛
- لا تفصح عن معلومات لأي شخص أو منظمة أو وسيلة إعلامية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تخص الشؤون الخاصة بجمعية وطنية أو بأشخاص يرتبطون بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أسرار النشاط، قائمة الموردين، أو معلومات عن العملاء، والمستفيدين، والمتطوعين أو العاملين دون تفويض في ذلك؛

## انتهاك مدونة السلوك

- قد تتضمن الانتهاكات ما يلي:
- استخدام أصول الصليب الأحمر والهلال الأحمر لأغراض شخصية، استغلال العلاقة بالصليب الأحمر والهلال الأحمر في تحقيق امتيازات مالية، استخدام العلاقة بالصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو الاستفادة منه على نحو مخل، التصرف في موقف ما بما يتنافى والمصلحة العليا للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، تضارب المصالح، ارتكاب أفعال غير ملائمة ومنافية لمبادئ الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- الأفعال التي تدرج في بند مضايقات، إيذاء، تمييز، أو استغلال؛
- عدم الالتزام بقوانين ولوائح المرور بما في ذلك قيادة مركبات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تحت تأثير الكحول أو غيره من المواد المؤثرة على الوعي أو حمل أي عقاقير يجرمها القانون؛
- ممارسة أي نشاط مهني دون الحصول على ترخيص ساري المفعول؛
- تصفح/قراءة مواقع غير ملائمة على شبكة المعلومات و/أو لوحات الرسائل الإلكترونية على أجهزة/أنظمة إلكترونية تابعة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر؛
- القيام بأنشطة خارج مواعيد العمل تضر بالعاملين أو المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو بعملائه، أو تشويه سمعة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعتبر كذلك انتهاكا لمدونة السلوك.
- أي شخص يشهد انتهاكا لمدونة السلوك، أو لديه مخاوف أو شكوك في وقوع الانتهاك، يجب أن يبلغ المسؤول فوراً.
- تعالج المخاوف التي يتم الإبلاغ عنها بإنصاف تجاه الشخص المذكور مع مراعاة الاحترام، مع وضع في الاعتبار خطورة القضية المثارة، ومصداقية المعلومات أو الادعاءات، والسعي لإجراء تحقيقات فعالة.
- يخضع المتطوعون لإجراءات تأديبية في حالة انتهاك هذه المدونة. وتتضمن الإجراءات التأديبية الفصل إذا اقتضت الظروف.

«لقد قرأت وفهمت ما جاء في هذه المدونة»  
التاريخ وتوقيع المتطوع

## المراجع

UN General Assembly Resolution A/RES/52/17, *International Year of Volunteers*, 2001, 15 January 1998.

UN General Assembly Resolution A/RES/57/106, *Follow-up to the International Year of Volunteers*, 13 February 2003.

UN General Assembly document A/63/184, *Report of the Secretary-General, Follow-up to the implementation of the International Year of Volunteers*, 28 July 2008.

IFRC, *Volunteering Policy*, 1999.

IFRC, *Gender Policy*, 1999.

United Nations Volunteers (UNV), International Centre for Not-for-Profit Law (ICNL), European Centre for Not-for-Profit Law (ECNL), *Laws and Policies Affecting Volunteerism Since 2001*, September 2009.

United Nations Volunteers (UNV), International Centre for Not-for-Profit Law (ICNL), European Centre for Not-for-Profit Law (ECNL), *Drafting and Implementing Volunteerism Laws and Policies, a Guidance Note*, 2011.

Inter-Parliamentary Union (IPU), International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC), United Nations Volunteers (UNV), *Volunteerism and Legislation: a Guidance Note*, 2004.

# المبادئ الأساسية للحركة الدولية للالصليب الأحمر والهلال الأحمر

**الاستقلال** الحركة مستقلة. وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعد أجهزة معاونة لحكومات بلدانها في أنشطتها الإنسانية وتخضع للقوانين السارية في هذه البلدان، يجب عليها أن تحافظ دائماً على استقلالها بما يجعلها قادرة على العمل وفقاً لمبادئ الحركة في جميع الأوقات.

**الخدمة التطوعية** تقوم الحركة على الخدمة التطوعية ولا تسعى للربح بأي صورة.

**الوحدة** لا يمكن أن توجد سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في بلد من البلدان. ويجب أن تكون مفتوحة أمام الجميع وأن تمارس أنشطتها الإنسانية في كامل إقليم هذا البلد.

**العالمية** الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر حركة عالمية تتمتع في ظلها كل الجمعيات بحقوق متساوية كما تلتزم كل منها بواجب مؤازرة الجمعيات الأخرى.

**الإنسانية** إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي نبعت من الرغبة في تقديم العون للجرحى في ميادين القتال دون تمييز بينهم، تسعى سواء على الصعيد الدولي أو الوطني إلى منع المعاناة البشرية حيثما وجدت والتخفيف منها. كما ترمي إلى حماية الحياة والصحة وكفالة الاحترام للإنسان. وتسعى إلى تعزيز التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون والسلام الدائم بين جميع الشعوب.

**عدم التمييز** لا تميّز الحركة بين الأشخاص على أساس الجنسية أو العنصر أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. فهي تسعى إلى التخفيف من معاناة الأفراد مسترشدة بمعيار واحد هو مدى حاجتهم للعون مع إعطاء الأولوية لأشد الحالات إلحاحاً.

**الحياة** سعياً إلى الاحتفاظ بثقة الجميع، تمتنع الحركة عن اتخاذ موقف مع طرف ضد الآخر أثناء الحروب، كما تحجم عن الدخول في المجادلات ذات الطابع السياسي أو العنصري أو الديني أو الأيديولوجي.

الاتحاد الدولي  
لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر   
**www.ifrc.org** إنقاذ الحياة، وتغيير الفكر